الأمم المتحدة S/PV.6374

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٧٤**
الأربعاء ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٩١٨ (٢٠١٠) (S/2010/394)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-49376 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

الإعراب عن الترحيب بالسيد تسونيو نيشيدا، الممثل الدائم الجديد لليابان لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالروسية): أود في بداية الجلسة أن أرحب، نيابة عن مجلس الأمن، ترحيبا حارا بالممثل الدائم الجديد لليابان لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد تسونيو نيشيدا. ونحن نتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٩١٨ (٢٠١٠) (S/2010/394)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوكرانيا، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سري لانكا، سنغافورة، سيشيل، الصومال، الفلبين، كينيا، النرويج والهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة باتريشيا أوبراين، وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية للأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة أوبراين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من السيد بيتر شفايغر، يطلب فيها دعوته للمشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس، بصفته القائم بالأعمال لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد شفايغر.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد شفايغر لشغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة، مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، يطلب فيها دعوة المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد تيتي أنطونيو، للمشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أنطونيو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2010/394)، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٩١٨ (٢٠١٠).

وأرحب بحضور الأمين العام الموقر، معالي السيد بان كي – مون، بين ظهرانينا، وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية في هذا الوقت. وقبل أن أبدأ بياني، أود أن أضم صوتي إلى صوت الرئيس في الترحيب بسعادة السفير نيشيدا بصفته الممثل الدائم الجديد لليابان لدى الأمم المتحدة. وأتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

وقبل أن أتناول موضوع جهودنا الجماعية لمكافحة القرصنة، أود أن أعرب عن التنديد بالهجوم المميت الذي ارتكب أمس في فندق مني في مقديشو. إن هذا الهجوم، في شهر رمضان الفضيل، إهانة للمسلمين والأشخاص المحبين للسلام في أي مكان. وهو تذكرة مؤلمة لكنها مناسبة بمسؤوليتنا الجماعية عن دعم الحكومة الصومالية لتحقيق الاستقرار في هذه الدولة التي مزقتها الحرب. وأضم صوتي إلى صوت مجلس الأمن في الإعراب عن التعازي لعائلات الضحايا وحكومة الصومال.

خلال الأشهر السبعة الماضية، وقع ١٣٩ من الحوادث المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وتعرضت ٣٠ سفينة للاختطاف. ويوجد قيد الاحتجاز ١٧ سفينة و ٤٥٠ بحارا لغرض الحصول على الفدية. وبالتالي، فإنني أرحب باستمرار انخراط المجلس فيما يتعلق بهذه المسألة.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، بذل المجتمع الدولي جهودا منسقة لمكافحة المشكلة، بما في ذلك من خلال إنشاء مجموعة اتصال ونشر أصول بحرية كبيرة في المنطقة.

غير أنه يمكننا أن نقوم بأكثر من ذلك. وعلى نحو خاص، ينبغي أن ننفذ النظام القانوني القائم حتى نكفل فعالية مكافحة القرصنة في المياه الدولية.

وتقريري معروض الآن على المجلس (S/2010/394). وهو يحدد سبعة خيارات. وستقوم مستشارتي القانونية، السيدة أوبراين، بوصف هذه الخيارات بالتفصيل، غير أنني أود أن أوجزها أولا.

الخيار الأول هو تعزيز الجهود الجارية لمساعدة دول المنطقة على محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. وسيشمل الخيار الثاني تحديد محكمة صومالية تطبق القانون الصومالي في إقليم دولة أخرى من دول المنطقة. وسيتم بموجب الخيارين الثالث والرابع مساعدة دولة أو دول في المنطقة على إنشاء دوائر خاصة ضمن الولاية القضائية لديها، لإجراء المحاكمات المتعلقة بالقرصنة. وسيتطلب الخيار الخامس انخراط فعال من جانب دول المنطقة والاتحاد الأفريقي لإنشاء محكمة لمواجهة آفة القرصنة. وسيتمثل الخيار السادس في إنشاء محكمة دولية على غرار المحاكم المختلطة القائمة، بالمشاركة الوطنية لإحدى دول المنطقة. وسيكون الخيار السابع هو إنشاء محكمة دولية بقرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتنطوي جميع هذه الخيارات على مسائل هامة ينبغي النظر فيها، وستعرضها السيدة أوبراين في إحاطتها الإعلامية المفصلة.

وأود الآن أن أنتقل إلى التحديات الأوسع نطاقا. فقد شدد المجلس بوضوح على ضرورة تحقيق واستدامة نتائج جوهرية في مكافحة القرصنة. وسيتطلب القيام بذلك، سواء من خلال آلية قضائية جديدة أو قائمة، التزاما سياسيا وماليا

من جانب الدول الأعضاء. وسيتعين علينا إنشاء الآلية وكفالة تزويدها بالقدرة والموارد لمحاكمة عدد كبير من المشتبه بهم مع ضمان مراعاة الأصول القانونية.

وعلاوة على ذلك، ولدى النظر في إمكانية إنشاء هذه الآلية، سيتعين علينا تحديد دولة مضيفة، مما سيتطلب وضع الترتيبات الكافية لنقل المدانين إلى الدول الأخرى لسجنهم. وهذا جانب هام على نحو خاص بالنظر إلى العدد الكبير من المشتبه بهم الذين ألقي عليهم القبض في البحر. ولمواصلة استكشاف تلك المسائل، أنوي تعيين مستشار خاص للمسائل القانونية المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

وخلال الأشهر الأخيرة، قطع المجتمع الدولي خطوات جبارة في تعزيز قدرة الدول الأخرى في المنطقة، مثل كينيا وسيشيل، على الاستجابة للقرصنة. وأرحب بإعلان تنزانيا وموريشيوس عن أنهما سيهمان أيضا في هذا الجهد. كما تشجعني عمليات التحقيق والمقاضاة في ١١ دولة عضوا، التي تحاكم أو أنها أدانت حوالي ٦٠٠ صومالي بارتكاب أعمال القرصنة خلال الـ ١٨ شهرا الماضية.

وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العديد من البرامج لمساعدة الدول في قرن أفريقيا، بما في ذلك الصومال ذاته، والسلطات الإقليمية صوماليلاند وبونتلاند، بغية تعزيز أنظمتها الجنائية لمواجهة العبء الإضافي الذي تشكله هذه المسائل على النظام القضائي ونظام السجون. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة الطويلة الأجل للمحاكم والشرطة في الصومال يكمله الآن عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في قطاع الإصلاحيات. وتعتمد هذه الجهود اعتماداً كبيراً على الشراكات. وتعاوننا مع الاتحاد الأفريقي، والمفوضية الأوروبية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تعاون لا غنى عنه. وأود أيضاً أن أشكر حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية في صوماليلاند وبونتلاند على إنشاء آلية تعاون تقني لمكافحة القرصنة. والمهم لهذه المبادرات أن تتكامل تكاملاً تاماً مع جهودنا عامة لتعزيز الحلول المرتكزة على الصومال لهذه المشكلة.

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنشأ فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال صندوقاً استئمانياً. ولقد وفّر بالفعل الموارد للعديد من مشاريع مكافحة القرصنة، في كلا مجالي المحاكمات والمبادرات في البر. وإنني ممتن لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت بسخاء في هذا الصندوق، وأناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك صناعة النقل البحري، أن يواصل دعم هذه المشاريع الهامة.

ولنتذكر دائماً أن الحد من أعمال القرصنة والقضاء عليها في المنطقة يعنيان التصدي الدائم لها ليس في البحر فحسب، ولكن على اليابسة أيضاً، حيث منشأ القرصنة. ويقتضي أمن الملاحة الدولية أن نواصل دعم السلم والاستقرار في الصومال. لذلك، أشكر مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة اليوم.

وفيما أنا موجود هنا، أود كذلك أن أقول بضع كلمات تتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن عملية الاغتصاب والاعتداء الوحشية التي تعرض لها مؤخراً ما لا يقل عن ١٥٤ من الكونغوليين المدنيين مثال خطير آخر على مستويات العنف الجنسي وانعدام الأمان التي ما زالت تجتاح شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهي تذكرة وحشية أخرى بالتحديات الماثلة أمام تحقيق السلام وحماية المدنيين في مناطق الصراع.

إن التصدي لهذه التحديات مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا. ولقد ناشدت سلطات جمهورية الكونغو

الديمقراطية أن تحقق في هذه الحادثة وتقدم مرتكبيها إلى العدالة. وناشدت أيضاً الحكومة أن تجدد الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار للشعب في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وناشدت جميع الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تلقي سلاحها وتنضم إلى عملية السلام.

ومع ذلك، لا بد لي من السؤال: ماذا بوسعنا أن نفعل أكثر من ذلك لحماية المدنيين من هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؟

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تفعل ما باستطاعتها ضمن ولايتها، وتعمل بموارد محدودة في بيئة صعبة للغاية. ولكن ينبغي أن نتساءل دوماً في أوقات كهذه إذا كان بمقدورنا أن نفعل المزيد. وإنني أُوفد الأمين العام المساعد أتول كهاري، ممثلاً إدارة عمليات حفظ السلام، للعمل مع الممثل الخاص روجر ميس وتقديم تقرير لدى عودته. وطلبت إلى ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في الصراع، السيدة مارغوت فالستروم، أن تترأس عملية الاستجابة. ولكنني أطلب أيضاً أن تنظروا بجدية أنتم، أعضاء مجلس الأمن، في المزيد الذي يمكن أن نفعله – في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها – لكفالة النجاح في حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام.

لقد التقيت في العام الماضي بعضاً من ضحايا جرائم العنف الجنسي المروعة هذه التي ارتُكبت في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للنساء والأطفال ألاّ يعيشوا في خوف من الاغتصاب. وينبغي للمجتمعات المحلية ألاّ تعاني من الإذلال لعِلمها بأن منتهكي حقوق الإنسان ومجرمي الحرب بإمكانهم الاستمرار في الإفلات من العقاب. وعلينا أن نرفع الصوت، وعلينا أن نعمل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية تقدمها المستشارة القانونية، السيدة باتريشيا أوبراين، التي أعطيها الكلمة الآن.

السيدة أوبراين (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن يكون الأمين العام موجوداً هنا هذا الصباح، ويشرفني أنه سنحت لي هذه الفرصة لتقديم هذا التقرير (S/2010/394) بالنيابة عنه.

قبل القيام بعرض التقرير، أود أن أؤيد الآراء التي أعرب عنها الأمين العام هنا هذا الصباح. لقد قدّم صورة واضحة ومجردة تماماً عن الحالة قبالة سواحل الصومال، وتداعيات القرصنة في المنطقة على نطاق أوسع.

مثلما يعلم العديدون منا، ما فتئ الأمين العام يدعو المجتمع الدولي باستمرار إلى مكافحة القرصنة والتصدي لها بأشد ما يمكن من الاتساق. والأمين العام لم يتحاشَ أبداً هذه المشكلة رغم ما تشكله من صعوبة وتحديات. فهو يحث الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على القيام بمزيد من العمل بغية الإسهام في إيجاد حل لها. إنه يغتنم كل فرصة ممكنة خلال الاجتماعات الداخلية للإدارة العليا للإبقاء على الزخم الموجود. وبالنسبة إليّ، أوفدني في مهمة إلى كينيا في آذار/مارس من العام الماضي، لمناقشة المسألة مع السلطات الكينية وللعمل مع مكاتب الأمم المتحدة الناشطة في الميدان. إضافة إلى ذلك، أيّد بقوة الاجتماع غير الرسمي الذي عقدته الجمعية العامة بشأن القرصنة في أيار/مايو من هذا العام، وعمل على كفالة أن تكون القرصنة جزءاً هاماً من المناقشة التي جرت في مؤتمر اسطنبول الذي عقدته الأمم المتحدة بشأن الصومال في أيار/مايو.

وبالنسبة إلى مكتبي، إن ملف القرصنة يتصف بالنشاط والأهمية، مثلما ينبغي أن يكون عليه. فالخسائر البشرية الناجمة عن أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال لا تعد ولا تحصى، مع ما يرافق ذلك من أعمال قتل للبحارة وأخذهم رهائن على نطاق واسع، بينما يقومون بأعمالهم اليومية المحفوفة بالخطر أصلاً. والتكلفة التجارية أيضاً مرتفعة جداً. وتظهر المشكلة بوضوح تزايد الترابط بين الدول والشعوب في عالم معولم. وإن عدد وتنوع الدول والمنظمات المعنية بإيجاد حل يوفر دليلاً قوياً على ذلك، مع تعرض الرفاه البشري والمصالح التجارية والأمنية للخطر.

إزاء هذه الخلفية، تشكل الخيارات السبعة للأمين العام أساساً حسن التوقيت وهاماً جداً لينظر فيها مجلس الأمن. فهي تحظى بمدخلات من مكتبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكاتب أخرى تابعة للأمم المتحدة. واستجابةً لطلب مجلس الأمن الوارد في القرار ١٩١٨ (٢٠١٠)، أخذنا في الاعتبار الممارسة التي تتبعها الأمم المتحدة لدى إنشاء المحاكم الجنائية ومساعدتها، والخبرة التي تتحلى بها محاكم غير تابعة للأمم المتحدة، من قبيل دائرة جرائم الحرب للبوسنة والهرسك، وعمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

ولدى عرضي للتقرير، آمل أن يجد مجلس الأمن إفادة من كلامي بإيجاز عن الإطار القانوني الدولي المطبق على القرصنة. وأعتقد أن هذا السياق القانوني مفيد وأنه يوفر خلفية هامة للخيارات المحددة في التقرير، التي سأشرحها من ثم ببعض التفصيل.

إن الإطار القانوني لقمع أعمال القرصنة بموجب القانون الدولي منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، التي تتضمن أيضاً القانون الدولي العرفي.

وثمة صكوك أخرى من قبيل اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨ قد تكون ذات صلة أيضاً بمكافحة القرصنة طالما أن بعض عناصر القرصنة قد تشكل كذلك أفعالاً جرمية بموجب هذه الصكوك.

وفي سياق الصومال، إن النظام القضائي يستكمله عدد من قرارات مجلس الأمن. ومدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن تشكل أيضاً آلية هامة للتعاون في ما بين دول المنطقة.

والقرصنة، حسب تعريف اتفاقية قانون البحار، تشمل أي عمل غير قانوني من أعمال العنف، أو الاحتجاز أو النهب المرتكبة لأغراض شخصية على أيدي طاقم سفينة خاصة أو المسافرين على متنها ضد سفينة أخرى أو أشخاص على متنها أو ممتلكات موجودة في تلك السفينة. إنها جريمة لا يمكن ارتكابها إلاّ في أعالي البحار أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ما. بعبارة أخرى، إنها تُرتكب خارج المياه الإقليمية.

إن اتفاقية قانون البحار والقانون الدولي العرفي ينصان على مقاضاة دولية لأعمال القرصنة. ذلك يعني أن جميع الدول مؤهلة لمحاكمة أعمال القرصنة أمام القضاء الجنائي، أينما وقعت، ومهما كانت جنسية المشتبه فيه أو الضحية. وليس مطلوباً وجود صلة بين الدولة المقاضية وعمل القرصنة. إنه أوسع أساس قانوني ممكن كي تمارس الدول سلطاتها القضائي بموجب القانون الدولي. فأي دولة بإمكانها أن تحتجز سفينة قرصنة، أو سفينة يسيطر عليها قراصنة، وأي دولة بإمكانها أن تلقي القبض على المشتبه فيهم، وأي دولة بإمكانها أن تحاكمهم.

ومن جانب آخر، إن جرائم السطو المسلح في البحار أو السطو المسلح ضد السفن تشمل العناصر نفسها للقرصنة، إلاّ أنها تُرتكب في المياه الإقليمية لدولة ما. وهذه الجرائم تقع عموماً ضمن السلطان القضائي لدولة إقليمية بالتحديد، رغم أن هذا النظام قد عدّلته مجموعة قرارات أصدرتها هذه الهيئة ليشمل أعمال القرصنة التي تُرتكب ضمن المياه الإقليمية للصومال.

وفي قمع القرصنة، لا تزال الدول ملزمة بقواعد القانون الدولي الأخرى الواجبة التطبيق. ومن الواضح أن إلقاء القبض والاحتجاز والمحاكمة والإيداع في السجن لا بد أن تتم وفقا لالتزامات أي دولة بموجب حقوق الإنسان الدولية والتعهدات الأخرى.

وحدد الأمين العام سبعة خيارات للنهوض بهدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار. وقبل إيراد هذه الخيارات، سأحدد بعض الأمور الأولية الهامة التي أوردها الأمين العام في مقدمة تقريره.

أولا، في حالة عدم وجود دولة مضيفة لأي آلية قضائية محتملة، فإن التقرير يحلل الخيارات بطريقة عامة محددا ميزات كل خيار وعيوبه فضلا عن المعلومات المتصلة بالوقت والموارد اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة والحفاظ عليها. وتقييم جدوى أي من هذه الخيارات سيتطلب الحوار مع الدولة المضيفة المحتملة لتحديد رغباتها واحتياجاتها ولتحديد الشكل الذي يمكن أن تتخذه مشاركة الأمم المتحدة بأكبر صورة فعالة.

ثانيا، نظرا للعدد الكبير من المشتبه بهم الذين تحتجزهم القوات البحرية في البحر، من الواضح أن وضع تدابير كافية للإيداع في السجن أمر يتسم بنفس أهمية النظر في الخيارات من أجل المحاكمة. ومن الإنصاف القول إن الحجم المحتمل لنزلاء السجون ذوي الصلة بالقرصنة وكون معظم المشتبه بهم ليسوا مواطنين للدول التي تجري فيها المحاكمة أمران يسهمان في الصعوبات المرتبطة بإيجاد دولة مضيفة محتملة.

ثالثا، يؤكد طلب المجلس على أهمية هدف تحقيق نتائج ملموسة والحفاظ عليها. وستشمل التحديات الماثلة أمام بلوغ هذا الهدف العدد الكبير من المشتبه بهم وكون أي آلية قضائية ستعالج أحد أعراض الحالة في الصومال، وليس أسبابها، وعدم تحديد أي موعد لإنجاز أعمال الآلية. ولهذه الأسباب سيكون من الضروري قطع التزام سياسي ومالي كاف من الدول ليس بإنشاء آلية جديدة فحسب، ولكن أيضا بالمحافظة عليها.

وإذ أتناول الخيارات الواردة في التقرير، فإن الخيار الأول خيار مستمر بالفعل من خلال أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما للمساعدة في عقد المحاكمات والإيداع في السجن في الدول الإقليمية. ونحن نحدد في التقرير عددا من الإجراءات التي قد يرغب مجلس الأمن في النظر فيها لتعزيز الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة بالفعل.

ويستفيد الخيار ٢ من نموذج محكمة لوكربي. أي إنه سينطوي على إنشاء محكمة صومالية تطبق القانون الصومالي وتنعقد في إقليم دولة أخرى من دول المنطقة. ومن المؤكد أن ذلك سيتطلب تقديم المساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجهات أخرى وسيمكن الصومال من الاضطلاع بدور مباشر في جهود مكافحة القرصنة. ولكن، وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في المناقشات التي جرت في الفريق العامل المعني بالمسائل التابع لفريق الاتصال، فإن النظام القضائي الصومالي يواجه عددا من التحديات ولذلك قد يكون هذا الخيار خيارا للمستقبل وليس للوقت الحاضر.

وينطوي الخياران ٣ و ٤ على إنشاء دوائر خاصة ضمن الولاية القضائية لدولة أو دول في المنطقة. والفرق هو أن الخيار ٣ سيكون إنشاء محكمة وطنية محضة، بينما في الخيار ٤ ستكون محكمة وطنية بمشاركة دولية، ربما في شكل قضاة تختارهم الأمم المتحدة ويجلسون مع القضاة الوطنيين.

ويشمل الخيار ٥ إنشاء محكمة إقليمية وهي بالتالي لن تكون ضمن الولاية القضائية لأي دولة. فهذه ستكون ولاية قضائية جديدة تتطلب اتفاقا أو نظاما أساسيا لتحديد الجرائم. ومن غير الواضح، بطبيعة الحال، ما إذا كان مجموعة الدول الإقليمية التي تتعاون لإنشاء تلك المحكمة سترغب في مساعدة الأمم المتحدة أو مشاركة قضاة تختارهم الأمم المتحدة أو ستكون بحاجة إليهما.

وسيكون الخيار ٦ هو إنشاء محكمة على غرار محكمتي سيراليون ولبنان، أي أنها ستكون محكمة دولية بمشاركة قضاة ومدعين عامين وطنيين. ولعل هذا الخيار يظهر بأوضح صورة لماذا يقول التقرير إن أي من الآليات القضائية المحددة ستكون مختلفة عن المحاكم القائمة.

ومحكمتا سيراليون ولبنان أنشأتهما الأمم المتحدة بالشراكة مع الدولتين المتأثرتين. وبعبارات أخرى، أنشئت هاتان المحكمتان مع دولتين تضررتا بارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة وأعمال الإرهاب ولكنها لم تتمكنا من المحاكمة على هذه الجرائم والأعمال في المحاكم الوطنية. ويلزم أن نضع نصب أعيننا أن أي محكمة تنشأ بموجب الخيار ٦ أو في الواقع بموجب أي من الخيارات الواردة في التقرير، لن يعالج الحالة في الصومال إلا فيما يتعلق بالقرصنة وبالتالي لن يكون مماثلا للمحاكم القائمة.

وسينطوي الخيار ٧ على إنشاء محكمة دولية بقرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والمسائل الهامة في إطار هذا الخيار ستشمل ما إذا كانت تلك المحكمة ستنشأ في المنطقة أو ما إذا كان ينبغي أن تضم قضاة إقليميين بقدر الإمكان.

وأخيرا، سأدلي بكلمة موجزة بشأن العملية. إن أي من هذه الخيارات التي تنطوي على إنشاء آلية قضائية جديدة بمشاركة الأمم المتحدة سيتطلب ولاية من مجلس الأمن. وعادة ما تسند هذه الولاية في شكل قرار لمجلس الأمن يطلب إلى الأمين العام التفاوض على اتفاق مناسب مع الدولة المعنية. ويعقب ذلك إجراء مفاوضات تديرها المستشارة القانونية بالنيابة عن الأمين العام وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن يحدد الآلية القضائية الموصى بها. وفي حالة اتخاذ أي قرار بموجب الفصل السابع، بالطبع سينشئ المجلس بنفسه المحكمة بصورة مباشرة وسيطلب إلى الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لمزاولة المحكمة لأعمالها.

إنني أتطلع إلى المناقشة وسيسرني أن أتلقى أي أسئلة.

أشكر السيدة أوبريان على إحاطتها الإعلامية، وأعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم على عقد هذه الجلسة ودعوتي إلى المشاركة فيها. وهي جلسة هامة للغاية ليس للصومال وحده بل لبلدان المنطقة المجاورة، فضلا عن المجتمع الدولي والشركاء.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على طلبكم التزام الصمت والصلاة لمدة دقيقة تأبينا للضحايا الأبرياء للتفجير الذي وقع قبل فترة قصيرة للغاية في فندق مني في مقديشو. كما أشكر الأمين العام على تعازيه في هذا الصدد.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لتقرير الأمين العام (S/2010/394)، وهو تقرير مختصر للغاية ومعد بصورة جيدة. وأشكر المستشارة القانونية، السيدة باتريشا أوبريان، التي اقترحت نقاطا هامة فيما يتعلق باحتمال تنفيذ التوصيات

الواردة في التقرير، وبخاصة فيما يتعلق بضرورة اتخاذ إجراء في الوقت المناسب. كما أنني أشعر بالامتنان على جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم التحسينات المحتملة في النظام القضائي والسجون في الصومال وفي المنطقة. وأخيرا، أشكر جميع أعضاء المجلس، ويحدوني الأمل في أن تتصرف جميع الجهات المعنية بشأن التوصيات في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالروسية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن أُذن لي بأن أُدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”ما زال مجلس الأمن يشعر بعميق القلق إزاء ما تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن من خطر يتهدد الحالة في الصومال ودولا أخرى في المنطقة والملاحة الدولية وسلامة الطرق البحرية التجارية.

”ويؤمن مجلس الأمن بشدة بأنه ينبغي محاكمة الأفراد المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن قبالة السواحل الصومالية، بمن فيهم من يحرض على ارتكابها أو ييسر عمدا ارتكابها، ويعتبر في هذا الصدد أن محاكمة المشبوه في ارتكابهم أعمال القرصنة هذه ومؤيديهم يشكل رادعاً يحول دون ارتكاب مثل هذه الاعتداءات في المستقبل. ولذلك، يعتبر المجلس أنه من بالغ الأهمية العثور على حلول طويلة الأجل للمشاكل التي تعترض ملاحقة المشبوهين وسجن المدانين والقراصنة، على أن تحقق نتائج ملموسة ودائمة، وذلك بغرض المساهمة في تعزيز سيادة القانون في الصومال، وهو يذكّر في هذا المجال بأن إحلال السلام والاستقرار في الصومال، وتمتين مؤسسات الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، أمور لا بد منها لخلق الشروط اللازمة للقضاء بشكل دائم على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحله.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام (S/2010/394)، الذي قدمه وفقا لما طُلب في القرار ١٩١٨ (٢٠١٠)، والمتعلق بالخيارات الممكنة للمساعدة في بلوغ هدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة السواحل الصومالية، وأن يضمنه على وجه الخصوص خيارات لإنشاء دوائر محلية خاصة مع إمكانية أن تشمل عناصر دولية، أو تأسيس محكمة إقليمية أو دولية مع ما يلزمها من ترتيبات متصلة بالإيداع في السجن، آخذا في اعتباره أعمال فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، والممارسات المتبعة في إنشاء محاكم دولية ومختلطة، وما يلزم من وقت وموارد لتحقيق نتائج ملموسة ودائمة. ويشير المجلس إلى أن التقرير يبين التحديات التي تحول دون معالجة هذه المشكلة، وبخاصة محدودية القدرات القضائية لدى دول المنطقة، وضعف طاقة استيعاب السجون، وترتيبات ترحيل المشبوهين الذين حوكموا في محاكم أجنبية إلى بلدانهم، ويعتبر أنه يشكل أساسا صلبا يُستند إليه للاضطلاع بأعمال في المستقبل لتعزيز التعاون على الصُّعُد الدولي والإقليمي والوطني من أجل تقديم القراصنة إلى العدالة.

”ويثني مجلس الأمن على الدول لما تبذله من جهود دؤوبة، بما فيها دول المنطقة، ولا سيما كينيا وسيشيل، لمحاكمة القراصنة المشتبه في ارتكابهم

أعمال قرصنة وذلك في محاكم بلدانهم، مشددا على ضرورة مواصلة جميع الدول بذل هذه الجهود، لا سيما عبر تجريم أعمال القرصنة في قوانينها المحلية.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مضي الدول والمنظمات الدولية في بحث مشكلة محدودية قدرات النظام القضائي وطاقة استيعاب السجون في الصومال والدول الأخرى في المنطقة، وذلك لملاحقة المشبوهين واحتجازهم حتى محاكمتهم، وسجن القراصنة المدانين، على النحو الواجب. وفي هذا السياق، يعرب المجلس عن تقديره لما يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر المنظمات الدولية والجهات المانحة من مساعدة، بالتنسيق مع فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، لتعزيز قدرات نظم القضاء والسجون في الصومال وكينيا وسيشيل وسائر دول المنطقة على محاكمة المشبوهين وسجن القراصنة المدانين، وذلك بما يتفق والقانون الدولي الساري المتعلق بحقوق الإنسان. كما يؤكد مجلس الأمن من جديد القانون الدولي، كما يتجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، وبخاصة المواد ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٥ منها، الذي يعرض الإطار القانوني المنطبق على مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن، إلى جانب أعمال أخرى تجري في المحيطات.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة إجراء استعراض دائم لمدى التقدم المحرز في مجال محاكمة وسجن المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية، بمن فيهم من يحرض على ارتكابها أو ييسر عمدا ارتكابها، للنظر في اتخاذ خطوات إضافية لضمان محاسبتهم. ويحث المجلس فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية على مواصلة بحث هذه المسائل، على أن يأخذ في الاعتبار الحسنات والسيئات التي ينطوي عليها مختلف الخيارات التي عرضها الأمين العام في تقريره.

”ويرحب مجلس الأمن باعتزام الأمين العام تعيين مستشار خاص له معني بالمسائل القانونية ذات الصلة بأعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية، واضعا في اعتباره مدى أهمية تنسيق الجهود التي تبذلها الأمانة العامة، ولا سيما المستشار الخاص، مع الأعمال التي تضطلع بها جميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي سيقدمه إليه عملا بالفقرة ١٧ من قراره ١٨٩٧ (٢٠٠٩)، مع مراعاته العمل الذي يضطلع به فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، أي معلومات وملاحظات جديدة بشأن الوسائل الممكن اعتمادها لتحسين مستوى التعاون، ولا سيما مع دول المنطقة، لمحاكمة وسجن المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن قبالة السواحل الصومالية.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه إبقاء هذه المسألة قيد نظره“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/16.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يشكركم الوفد الصيني، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2010/394) بشأن الخيارات المتعلقة بمحاكمة وسجن الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في أعمال قرصنة قبالة سواحل الصومال. كما نشكر الأمين العام بان كي مون ووكيلة الأمين العام باتريشيا أوبراين للإحاطتين اللتين تقدما بهما بشأن المسائل المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وبتقرير الأمين العام. كذلك نرحب بمشاركة السيد علمي أحمد دعالة، المندوب الدائم للصومال، ونشكره على بيانه.

على الرغم من استمرار هجمات القراصنة قبالة سواحل الصومال مؤخرا، مهددة بذلك سلامة الملاحة الدولية، فإن نسبة نجاح تلك الهجمات قد بدأت في التراجع، الأمر الذي يعكس نجاح التعاون الدولي المناهض للقرصنة. وفي نفس الوقت، مع ذلك، لم تُستأصل الأسباب الجذرية للقرصنة قبالة سواحل الصومال. لا يزال القراصنة موجودين، وقد بدءوا في تغيير أساليبهم عن طريق تنظيم أكثر تعقيدا وطرق أكثر خبثا للقيام بهجومهم. كما توسّعوا في عملياتهم لتشمل المحيط الهندي. ويدل كل ذلك على أن مكافحة القرصنة لا تزال مهمة شاقة تتطلب مزيدا من الجهود الشاملة من قِبل المجتمع المدني بحيث يتمكن من استئصال شأفة هذه الظاهرة وأسبابها الكامنة.

تؤيد الصين الجهود المبذولة لمحاربة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس. في الوقت الراهن، تؤدي الدوريات البحرية التي تقوم بها البلدان ذات الصلة بغرض محاربة القرصنة وحماية الملاحة دورا إيجابيا في تأمين سلامة الملاحة الدولية. وفي نفس الوقت، برز إلى المقدمة موضوع كيفية محاكمة القراصنة الذين يتم القبض عليهم. إن الصين تؤيد تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى محاكمة القراصنة الصوماليين في إطار القانون الدولي المعمول به وتقدّر العمل الذي تقوم به البلدان المعنية، وبخاصة الساحلية منها.

كذلك تدعو الصين المجتمع الدولي إلى توفير الدعم المطلوب للدول الساحلية لتعزيز قدراتها القانونية. وفي هذا السياق، فإن الصين ترحب بتقرير الأمين العام وتنضم إلى الآخرين في القيام بمزيد من الدراسة للإطار القانوني. إن اللجوء إلى تدابير من قبيل توفير الحماية للسفن والقبض على القراصنة من قِبل القوات العسكرية والمحاكمة القضائية للقراصنة لن يؤدي إلا إلى تخفيف حدة المشكلة. إذا أردنا حل المشكلة بصورة نهائية، ينبغي لنا اعتماد حل متكامل. وتؤمن الصين بأن المجتمع الدولي يجب أن يبذل جهودا في عدد من المجالات، أولها تعزيز العملية السلمية في الصومال. إن النزاع الداخلي الذي لا نهاية له وغياب الحكم الرشيد في الصومال يمثلان الأسباب الجوهرية لهذه الظاهرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع الحوار فيما بين الأطراف الصومالية بغية تحقيق الاستقرار وتثبيت السيطرة الحكومية الفعالة من أجل منع تكرار هذه الظاهرة. ومنذ فترة غير طويلة، قرر الاتحاد الأفريقي تعزيز قوة حفظ السلام التابعة له في الصومال. وذلك يفضي إلى تحقيق الاستقرار في الصومال. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم في ذلك الصدد، وأن تستمر، كذلك، في استكشاف إمكانية نشر قوة تابعة للأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال. إن الركود الاقتصادي وتدهور الوضع الإنساني في الصومال يشكلان سببا بالغ الأهمية لانتشار القرصنة، بينما أغلبية الشباب عاطلون عن العمل، وبينما يكافح الملايين من الناس من أجل البقاء. وإذا استمرت جميع هذه المسائل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الصومال، لا يمكن القضاء على مشكلة القرصنة. وينبغي للبلدان المانحة والمنظمات الدولية وغير الحكومية

أن تؤدي دورا أكبر وأن تعمل على تجميع مواردها البشرية والمالية لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الصومال.

ثالثا، ينبغي وضع استراتيجية إقليمية لحل مسألة القرصنة في الصومال. ومن أجل إزالة المشكلة، ينبغي تعزيز عمليتي السلام والتنمية. وذلك سيقتضي تعاون بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. إن بذل ذلك الجهد جارٍ على قدم وساق. فقد بدأت الدول الساحلية المحيطة بالبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي هذا التعاون بالفعل. ونحن ندعم تطوير ذلك التعاون الإقليمي. كما أننا ندعم حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وغير ذلك من التدابير لقطع إمدادات الأسلحة والأموال إلى القرصنة الصومالية.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الغني بالأفكار (S/2010/394) الذي يدرس خيارات محاكمة القراصنة المشتبه بهم وسجن المدانين منهم. ويحدونا الأمل الكبير في أن يساعد هذا التقرير على تنوير المعنيين بالتحديات الحقيقية للغاية التي نواجهها جميعا في هذا المجال. كما أننا نشيد بالاتحاد الروسي على قيادة الدعوة إلى إعداد هذا التقرير وتوجيه الاهتمام إلى هذه المسألة الهامة.

إن القرصنة مشكلة قديمة وقد اتخذت شكلا حديثا مقلقا. وهي ما لبثت تؤثر علينا جميعا من خلال تعريض مواطنينا للأخطار، وعرقلة الملاحة التجارية العالمية وجلب الضرر للممتلكات والبضائع. وفي نهاية المطاف، فإن الأمن والاستقرار في الصومال هما وحدهما الكفيلان بمعالجة الأسباب الأساسية لمشكلة القرصنة الراهنة.

ومع ذلك، فإن الدول والمنظمات الدولية المشتركة في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك الولايات المتحدة، قد قدمت إسهامات كبيرة لجهود قمع القرصنة في تلك المنطقة الحيوية. بيد أن تحديات كبيرة ما زالت ماثلة. وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها فرادى الدول، وبعملية أطلانطا التابعة للاتحاد الأوروبي، وبعمليات منظمة حلف شمال الأطلسي لتحالف الحماية ودرع المحيط، وبقوة المهام ١٥١ للقوات البحرية الموحدة لمكافحة القرصنة وحماية السفن المعرضة للأخطار التي تشق طريقها في مياه الساحل الصومالي.

بيد أن تلك الجهود البحرية الجبارة سيكون أثرها محدودا إذا ما استمر إلقاء القبض على القراصنة المشتبه بهم ثم إطلاق سراحهم بدون عواقب قضائية بينما توجد هناك أدلة كافية تدعم تقديمهم للمحاكمة. وكما يلاحظ تقرير الأمم المتحدة، فإن محاكمة المشتبه بهم بالقرصنة وسجن المدانين منهم ضروري لإنهاء الإفلات من العقاب على أعمال القرصنة. وقد قدم تقرير الأمين العام استعراضا شاملا ومتوازنا لإيجابيات وسلبيات الخيارات المميزة السبعة بشأن هذه المسألة.

ولا توجد إجابات سهلة على مسألة ممارسة تقديم القراصنة للعدالة، ونحن نرحب بجميع الأفكار الخلاقة لمعالجة هذه المعضلة الشائكة. وسيتطلب كل حل طويل الأمد إرادة سياسية وموارد مالية من المجتمع الدولي ودول المنطقة. وتعكس الخيارات الواردة في تقرير الأمين العام المناقشات التي جرت على مدى العامين الماضيين في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي، ولا سيما في الفريق العامل القانوني. وقد سعدت الولايات المتحدة بأداء دورها في فريق الاتصال الذي يمثل وسيلة فعالة لتنسيق مبادرات مكافحة القرصنة ويشكل في الوقت نفسه محفلا للبناء على الملاحظات الواردة في تقرير الأمم المتحدة.

إننا نعرب عن امتناننا بشكل خاص لتقرير الأمين العام لأنه يناقش بشكل مستفيض المسألة الحيوية المتعلقة

بالإيداع في السجن. ونحن نتفق مع تقييم التقرير بأن وجود ترتيبات كافية للإيداع في السجن في المنطقة مهمة بالقدر ذاته إن لم تكن أكثر أهمية من آليات المحاكمة. وفي حقيقة الأمر أن ترتيبات السجن تلك إذا أمكن تحديدها، فإن عددا أكبر من الدول ستكون مستعدة لمحاكمة المشتبه بهم في محاكمها الوطنية.

وترحب الولايات المتحدة بتعيين الأمين العام لجاك لانغ مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بالقرصنة. ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق معه في تنسيق جهودنا.

وعلينا أن نكون واضحين بشأن الديناميات الأساسية المعنية. ففي نهاية المطاف، قيل إن حل مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال لن يتم حتى يتحقق استقرار الصومال. وعليه، فإن الولايات المتحدة تواصل دعمها القوي لعملية جيبوتي للسلام وللحكومة الاتحادية الانتقالية.

إن الحوادث المأساوية التي وقعت بالأمس في مقديشو، وأسفرت عن قتل وجرح المدنيين الأبرياء، بما في ذلك أعضاء في البرلمان الصومالي، تؤكد على الحاجة الملحة إلى وجوب معالجة الإرهاب والمشقات التي يواجهها الصوماليون جميعا على نحو يومي. وتشارك الولايات المتحدة الزملاء أعضاء المجلس والأمين العام إدانة أعمال القتل تلك بأشد العبارات. إننا نتعهد بمواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية الانتقالية في جهودهم من أجل تحقيق السلام والاستقرار في هذا البلد الهام وتحقيق آمال المستقبل للشعب الصومالي.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة في وقتها المناسب. كما أنني أعرب عن تقديري لوجود ممثل الصومال. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون ووكيلة الأمين العام باتريشيا أوبرايان على بيانيهما. وحيث أن هذه المناقشة تمثل بالنسبة لي جلسة مجلس الأمن الأولى بوصفي الممثل الدائم الجديد لليابان، فإنني أود، بادئ ذي بدء، أن أطلب الدعم المستمر من الأمين العام بان كي - مون، والأمانة العامة، ورئيس وأعضاء مجلس الأمن، ومن الدول الأعضاء وغيرها.

وقبل أن أنتقل إلى بياني، أود أن أشارك الآخرين إدانة الهجوم الذي وقع بالأمس في مقديشو وأن أعبر عن تعازينا الخالصة لأسر قتلى ذلك الهجوم وللحكومة الاتحادية الانتقالية. وستواصل اليابان دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في سبيل تعزيز عملية جيبوتي للسلام.

وما فتئت القرصنة قبالة ساحل الصومال تشكل مصدر قلق بالغ على الرغم من المستوى الرفيع لمشاركة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي. إن مسألة القرصنة الصومالية لا تهدد الاستقرار الإقليمي فحسب، بل أيضا تمنع النقل البحري وتشكل تهديدا لأفراد وممتلكات بلدان عديدة، بما في ذلك بلدي اليابان.

ومن أجل معالجة مسألة القرصنة بشكل شامل، من الضروري محاكمة المشتبهين بالقرصنة، علاوة على مختلف الأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء والمنظمات لمكافحة القرصنة. وفي ذلك الصدد، تشيد اليابان إشادة قوية بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، وكينيا وسيشيل.

ونعتبر تقرير الأمين العام (S/2010/394) أساسا جيدا لمواصلة النظر في كيفية التأكد من محاكمة المتورطين في القرصنة الصومالية، حيث إنه يقدم مزايا مختلف الخيارات وعيوبها.

ونظرا لأن القرصنة تخضع للولاية القضائية العالمية، تعتقد اليابان أنه من المناسب أن تحاكم الدول الساحلية الضالعين في أعمال القرصنة. كما أنه من المهم جدا تعزيز قدرة الدول الساحلية على محاكمة أعمال القرصنة. إن اليابان حذرة تجاه فكرة إنشاء محكمة جديدة، نظرا للوقت والموارد اللازمة لإنشائها، كما ورد في تقرير الأمين العام. وعلاوة على ذلك، يجب أيضا دراسة جوانب مثل الإيداع في السجن وتسليم المجرمين وتقديم الأدلة. ونحن ملتزمون بمواصلة مناقشاتنا في مختلف المنتديات، بما في ذلك مجلس الأمن وفريق الاتصال.

تمثل مكافحة القرصنة أولوية قصوى بالنسبة للدبلوماسية اليابانية، وما برحنا نسهم إسهاما فعالا في جهود مكافحة القرصنة، بما في ذلك من خلال نشر سفينتين من قوات الدفاع عن النفس، وطائرتين من طراز P3-C للدوريات البحرية، ومن خلال المشاركة بفعالية في مناقشة فريق الاتصال منذ إنشائه. وقد ترأست اليابان الجلسة العامة الرابعة للفريق.

كما سنّت اليابان قانون تدابير مكافحة القرصنة، حيث جرمّت بموجبه القرصنة محليا وتبرعت بـ ١٣,٦ مليون دولار للمنظمة البحرية الدولية يجري استخدامها لإنشاء مركز للتدريب في جيبوتي وثلاثة مراكز لتبادل المعلومات في اليمن وكينيا وتنزانيا. كما تبرعت اليابان بـ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني الذي تم الاتفاق على إنشائه في الجلسة الرابعة لفريق الاتصال برئاسة يابانية. ومنذ عام ٢٠٠٧، بلغ دعمنا للصومال ١٢٢,٤ مليون دولار لقطاع الأمن فيه والمساعدة الإنسانية وإعادة تأهيل البنية التحتية العامة. وقدمت هذا الدعم من منظور أن الحل النهائي لمشكلة القرصنة يكمن في تحقيق الاستقرار في الصومال نفسه.

وأود أن أعرب عن التزام اليابان المستمر بالاشتراك الفعال في المناقشة المتعلقة بعمليات مكافحة القرصنة وتحقيق الاستقرار في الصومال.

السيد سلام (لبنان): في البداية، أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم لاقتراح البيان الرئاسي الذي تفضلتم بقراءته. كما نتوجه بالشكر إلى معالي الأمين العام على تقريره وعلى مداخلته القيمة. ونثمّن الإحاطة الإعلامية الشاملة لوكيلة الأمين العام للشؤون القانونية ونرحب بالممثل الدائم للصومال.

يدعم لبنان عملية جيبوتي للسلام، ويشدد على أهمية وضع مقاربة شاملة للوضع في الصومال تشمل ليس الحالة الأمنية فحسب، وإنما أيضا التنمية الاقتصادية ودعم بناء المؤسسات الصومالية. ونعرب عن القلق إزاء أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون، كما ندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم أمس، وندعو إلى الإسراع في تقديم مرتكبيه إلى العدالة، ونتقدم بالعزاء إلى ذويهم. وكذلك ندين التعرض للعاملين في المجال الإنساني. كما نؤكد أننا نرفض أعمال القرصنة والسطو المسلح، لا سيما أنها تشكل خطرا على الملاحة الدولية والتجارة الدولية وتعيق وصول المساعدات الإنسانية. ونرحب بجهود الدول والمنظمات الإقليمية التي نشرت السفن البحرية في المياه الإقليمية للصومال وخليج عدن. ونأمل أن يلقي هذا الوجود المتزايد بعض الضوء أيضا على المعلومات المتواترة بشأن الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات الصناعية قبالة سواحل الصومال.

إننا نشعر بالقلق حيال التطور المستمر في أساليب عمل القراصنة. وهذا يتطلب ردا سريعا وفعالا، فضلا عن وضع حلول ناجعة على المدى البعيد سأتطرق إليها لاحقا. وفي هذا الإطار أتت المبادرة الروسية المشكورة لإيجاد حلول قانونية على المستوى الدولي أو الوطني بهدف محاكمة وسجن

الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، إذ إن القانون الدولي يقدم الإطار القانوني اللازم لمعالجة القرصنة الدولية وعليه يكون ضروريا عمل المزيد على المستوى الوطني. وبعد اطلاعنا على تقرير الأمين العام، فإننا ندعو إلى تعزيز القدرات المحلية للدول الإقليمية من جانب الأمم المتحدة والدول المانحة مع البقاء منفتحين على الخيارات الأخرى التي وضعها الأمين العام في هذا التقرير. ونشدد في هذا الإطار على دور مجلس الأمن في تحليل هذه الخيارات، وإمكانية طلب رأي فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في هذا الصدد.

وبالعودة إلى الحلول على المدى البعيد، فإننا نؤمن بأن معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة تعيدنا إلى الداخل الصومالي، إذ إن انعدام الأمن والاستقرار في الصومال خلال العقدين الماضيين والتدهور الاقتصادي وانقطاع سبل العيش هي من الأسباب الأساسية للقرصنة. وعليه، فإن أية معالجة ناجعة تتطلب دعم بناء مؤسسات الحكومة الصومالية وتجهيز قواها النظامية، وخاصة خفر السواحل، للعمل على بسط سلطة الحكومة والمساعدة في تأمين حياة أفضل لشعب الصومال.

وفي الختام، نرحب بمبادرة من الأمين العام تعيين مستشار خاص له للشؤون القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونرحب بالممثل الجديد لليابان، السفير نيشيدا. ونود أن نشكر الأمين العام والسيدة باتريشيا أوبراين على حضورهما معنا هذا الصباح وعلى المعلومات التي أطلعانا عليها. ونرحب أيضا بحضور الممثل الدائم للصومال، السفير إيمي أحمد دوالي.

كما نؤيد البيان الرئاسي الذي اتفق عليه أعضاء المجلس (S/PRST/2010/16)، وهو يعكس بنود الاتفاق بشأن الموضوع، بما في ذلك منظور وفدي.

إن اتخاذ القرار ١٩١٨ (٢٠١٠) والبيان الرئاسي الذي اعتمد وفقا لهذه المناقشة يشكلان ردا حازما من مجلس الأمن بغية التوصل إلى استجابات فعالة لمختلف جوانب المشكلة في الصومال وغيرها من دول المنطقة من أجل مكافحة القرصنة. وفي هذا السياق، فإننا ندرك أهمية عمل العمليات الدولية لمكافحة القرصنة في المنطقة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأخرى وتكشف عن وجود عزم قوي لدى المجتمع الدولي على معالجة هذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعترف بالالتزام السياسي من جانب دول المنطقة والتقدم المحرز كما يظهر في حالتي كينيا وسيشيل.

إن تقرير الأمين العام شامل ومتوازن ودقيق. ونحن مهتمون كثيرا بالتنويه بالخيارات السبعة التي حددها الأمين العام لمعالجة مشكلة محاكمة مرتكبي أعمال القرصنة أو السطو المسلح في البحر وسجنهم عند الاقتضاء. وتشكل التدابير المحددة مجموعة واسعة من الخيارات لمعالجة هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تماما الخيار الأول، وهو تعزيز نظام القضاء الصومالي ونظم القضاء في بلدان المنطقة لتعزيز قدرتهم على محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم.

نرى أن الخيار الأول يطرح مزايا متعددة. أولا، من شأنه أن يجلب منافع كبيرة لسيادة القانون في الصومال

والاستقرار في المنطقة. ومن شأنه أيضا أن يُنشئ على المدى البعيد وجهة نظر أكثر إدراكا للحقائق والاحتياجات المحلية ومن المحتمل أن يكون في أفضل وضع للإسهام في التوصل إلى حل حقيقي ودائم.

ثانيا، نعتقد أن الهدف يجب أن يكون السعي للتوصل إلى وضع تكون فيه السلطات الصومالية قادرة على محاكمة قضايا السطو المسلح التي ترتكب داخل مياهها الإقليمية. والمطلوب من الدول في المنطقة، مع مراعاة أوجه القصور القائمة، أن تتعاون في محاكمة قضايا القرصنة نفسها. وهذه آلية قائمة سلفا، وقد أثبتت أنها عملية؛ وهي تشمل تعزيز القدرة القائمة وليس البدء من الصفر. ومقارنة بأي من الخيارات الأخرى، فإن التكاليف معتدلة في ضوء الصعوبات الاقتصادية الحالية التي نواجهها جميعا. إنه حل عملي وناجع يمكن السعي لتحقيقه دونما تأخير.

وهذا يقودني إلى موضوع ركز عليه وفدي في مناسبات متعددة أخرى وهو: الحاجة إلى إيضاح الفرق بين القرصنة والسطو المسلح في البحار. لقد ذكر المجلس مرارا أن الإطار القانوني الساري المفعول لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحار هو الإطار الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي يحدد بوضوح العناصر التي تشكل القرصنة، من حيث نطاقها المادي ومجال عملها على السواء.

ولذلك فإن المكسيك على اقتناع راسخ بأنه يجب أن تراعي الإشارات إلى الإطار القضائي الساري المفعول ذلك التمييز. فلا يمكن تطبيق القياس عند مناقشة الجرائم الدولية. ولذا، نرحب بحقيقة أن الأمين العام لم يترك أدنى شك في الفقرة ٣٩ من تقريره (S/2010/394) ونحن نتكلم عن الجرائم الدولية الواردة في المادة ١٠١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي بدورها تعكس القانون العرفي الدولي. والسطو المسلح، من ناحية أخرى، جريمة ترتكب داخل المياه الإقليمية للدولة ولذا تقع ضمن الولاية القضائية للدول الساحلية. ونؤكد مجددا أنه يجب ألاّ يغيب عن بال المجتمع الدولي وجود هذا التمييز في المستقبل وأنه ينبغي أن يحاول دائما التنسيق والسعي للحصول على توافق آراء الدول المعنية أراضيها.

ويشاطر وفدي القلق حيال نقل وسجن مَن يُشتبه في ضلوعهم في هذه الجرائم أو أدينوا بارتكابها. ونعتقد أن هذا هو أحد التحديات الرئيسية التي تعزز انتقاء الخيارات فيما يتعلق بالمحاكمة على النحو الوارد في التقرير. ولذلك من الضروري تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، والدخول في اتفاقات النقل، وبناء قدرة السجون في الصومال وفي المنطقة.

والتحدي الآخر الذي يواجه تنفيذ الآلية المختارة هو التمويل. ويتضمن تقرير الأمين العام أيضا معلومات مفيدة في هذا الصدد. وتعتبر المكسيك أنه ينبغي لشركات الشحن، التي تشكل حمايتها أحد أهداف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، أن تساهم في الصندوق الذي يدعم جهود الدول في مكافحة هذه الأخطار.

وفي الختام، يجب أن نتذكر ما أشار إليه أعضاء مجلس الأمن بالإجماع مرارا، واتضح مرة أخرى في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في مقديشو يوم أمس وهو أن: الأسباب الرئيسية للقرصنة والسطو المسلح تبدأ من اليابسة وليس في البحر، وهي متجذرة في انعدام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد وفي هشاشة مؤسساته، التي تعرض بقاء الصومال نفسه للخطر. ولن يكون في الإمكان تحقيق الحد الأدنى من الظروف الضرورية للسلام والاستقرار وتعزيز المؤسسات الحكومية وسيادة القانون في البلد إلاّ باعتماد نهج متكامل في المنطقة يشمل الاحترام التام لحظر توريد الأسلحة والجزاءات التي اعتمدها مجلس الأمن، وطرح عملية سياسية محلية شاملة يدعمها المجتمع الدولي دعما تاما.

وأخيرا، لا بد لنا أن نكرر ما جاء في البيان الذي يدين اغتصاب النساء على نطاق واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونستنكر هذه الأعمال، التي تستحق أن يدينها المجتمع الدولي إدانة قاطعة ولا يمكن القبول بالإفلات من العقاب عليها تحت أي ظرف من الظروف. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن، في الوقت المناسب، أن يولي الحادث الأخير الخطير في الحالة العنيفة بشكل خاص الاهتمام الذي يستحقه.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية) أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه ووكيلة الأمين العام السيدة أوبراين على إحاطتها الإعلامية. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال، السيد دوالي.

وإذ يساورنا بالغ القلق حيال أعمال القرصنة قبالة ساحل الصومال، أود أن أذكر بأن القرصنة والسطو المسلح قبالة ساحل الصومال هي أعراض لمشكلة هي: الصراع المزمن، وتعطل مؤسسات الحكم الفعالة، ورفض الجماعات المسلحة الانضمام إلى العملية السياسية. ولا تزال هذه الأعراض تغذي الصراع وانعدام الأمن في الأراضي الصومالية. ولقد شهدنا بالأمس عملا إرهابيا سافرا آخر في مقديشو، نجم عنه موت العديدين من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم ستة من أعضاء البرلمان. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا، ونؤكد مجددا دعمنا للحكومة الاتحادية الانتقالية ولشعب الصومال في هذا الوقت العصيب. والتفجيرات الإرهابية التي وقعت في كمبالا في ١١ تموز/يوليه، وأودت بحياة أكثر من ٨٠ شخصا وأعلن تنظيم الشباب مسؤوليته عنها، هي تذكرة صارخة بضرورة كفالة عدم استعمال الصومال كمرتع خصب للتطرف والإرهاب.

ونشيد بجميع البلدان والمنظمات التي نشرت أصولا بحرية قبالة ساحل الصومال، وتقوم بالتحقق من حوادث القرصنة وتخفيف آثارها السلبية. وترحب أوغندا بالجهود الهادفة إلى إيجاد سبل إضافية وعملية لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال. ويقدم تقرير الأمين العام (S/2010/394) عددا من الخيارات، تشكل أساسا لمناقشة يجريها المجلس في هذا الصدد. وإذ ننظر في الخيارات التي من شأنها أن تكون الأفضل لخدمة هدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة قبالة ساحل الصومال، فإنه من الأهمية بمكان أن نراعي ثلاث مسائل رئيسية.

المسألة الأولى هي المسؤولية التي تتحملها المنطقة نتيجة الصراع في الصومال. ففي السنوات العشرين من الصراع في البلد، هرب ملايين الصوماليين من وطنهم ولجأوا إلى جميع أنحاء العالم. لكن الأغلبية لاجئون في بلدان في المنطقة، بما فيها أوغندا. واندمج البعض في المجتمعات المضيفة، في حين يعيش آخرون في مخيمات اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت بلدان المنطقة في مكافحة القرصنة. ولذلك من المهم أن يكفل أي خيار يتفق عليه ويشمل بلدان المنطقة توفير الموارد الكافية والمستدامة بحيث لا يثقل كاهل بلدان المنطقة.

والنقطة الثانية التي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار هي أن القرصنة مشكلة دولية سابقة للصراع في الصومال. ورغم أن القرصنة تتركز الآن قبالة سواحل الصومال، فإنها تشكل تحديات لجميع البلدان من خلال تعطيل التجارة الدولية والإمدادات الإنسانية وتأجيج التمرد والإرهاب الدولي. وهناك حاليا إطار قانوني دولي للتصدي لمشكلة القرصنة. إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ترمي جزئيا إلى التصدي للتحديات التي تشكلها القرصنة. وتنص الاتفاقية على مسؤوليات ووسائل للتعامل مع إجراء المحاكمات وسجن المدانين بارتكاب جريمة القرصنة.

إن اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨ والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية تستكمل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويجري التعامل مع القرصنة وجريمة السطو المسلح في عرض البحر بموجب أحكام هذه الصكوك الدولية، إلى جانب الاتفاقات الإقليمية والوطنية. ولذلك ينبغي أن تكمل أي خيارات يتفق عليها مجلس الأمن في نهاية المطاف هذه الترتيبات القائمة.

نحن نتفق مع الأمين العام على أنه أيا كانت الخيارات التي قد يفضلها مجلس الأمن فإن مساعدة الصومال في تطوير القدرة على محاكمة وسجن المدانين بارتكاب أعمال القرصنة ستكون ضرورية في مكافحة القرصنة في الأمد الطويل.

والمسألة الثالثة هي الحاجة الماسة إلى معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة. نحن مقتنعون بأنه، رغم أن الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال تستحق الإشادة بها، من الضروري معالجة السبب الجذري للقرصنة، وهو انعدام الاستقرار في البر الرئيسي. ويدعو هذا إلى تعزيز الدعم لعملية جيبوتي للسلام والحكومة الاتحادية الانتقالية وشعب الصومال في إعادة بناء مؤسسات الدولة. وهناك أيضا حاجة إلى توفير مزيد من الموارد لتحقيق تحسن جذري في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في الصومال. ومن الأهمية بمكان أيضا التعامل بحزم مع مخربي عملية السلام ومعارضيها الآخرين.

إن التماس السلام والاستقرار في الصومال ليس مسألة صومالية أو حتى أفريقية، إنه مسؤولية جماعية تضطلع فيها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع بأدوار رئيسية.

السيد باربارليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الروسية للمجلس على عقد هذه المناقشة المهمة. ويسرني أن أرحب بالممثل الجديد لليابان. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للأمين العام على تقريره (S/2010/394) وإحاطته الإعلامية بشأن هذه المسألة الهامة، ولوكيلة الأمين العام باتريشيا أوبريان على مساهمتها القيمة. ونرحب أيضا بوجود السفير علمي أحمد دوالي، الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة.

وأود أيضا الإعراب عن تأييدنا القوي للبيان الرئاسي الذي تم اعتماده (S/PRST/2010/16). كما نؤيد البيان الذي سيدلى به لاحقا باسم الاتحاد الأوروبي.

ونعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في مقديشو، ولشعب وحكومة الصومال. يقدم هذا الحدث المأساوي دليلا إضافيا على مدى دقة وتعقيد الكفاح من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال. إن عدد الضحايا في الخط الأمامي يجعل لزاما علينا أن نضاعف الجهود ونعمل معا من أجل مستقبل أفضل للشعب الصومالي.

وتود البوسنة والهرسك أيضا مشاركة الأمين العام والوفود الأخرى الإعراب عن عميق أسفها وصدمتها فيما يتعلق بالمعلومات المأساوية الواردة من الكونغو الديمقراطية. وندين بشدة الجرائم المبلغ عنها ونشارك الدعوة إلى مكافحة الإفلات من العقاب في هذا الصدد ووضع نهاية له.

وتبقى البوسنة والهرسك قلقة بالغ القلق حيال أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة وللملاحة الدولية وسلامة الطرق البحرية التجارية. هذه الأعمال غير قانونية ولا يمكن التغاضي عنها.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن الخيارات الممكنة لتعزيز هدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2010/394). ونتطلع إلى نتيجة هذه المناقشة وأثرها الطويل الأجل.

وتؤكد البوسنة والهرسك من جديد تأييدها الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية ولعملية جيبوتي للسلام الجارية. ونشاطر آراء الوفود الأخرى التي مفادها أن تدابير بناء قدرة مؤسسات الدولة في الصومال، إضافة إلى تعزيز السيادة، ستساهم بدرجة كبيرة في القضاء على القرصنة قبالة سواحل الصومال التي تؤثر سلبا على المنطقة بأكملها وخارجها.

ولا بد من أن نضع في أذهاننا أنه لن يتسنى التوصل إلى حل طويل الأجل إلا عن طريق مكافحة الأسباب الجذرية للقرصنة قبالة سواحل الصومال. لذلك، ينبغي أن تستفيد المؤسسات والولايات الصومالية من الخيار الذي يعتبر أكثر ملائمة وفعالية.

ونرحب باعتزام مجلس الأمن تعيين مستشار خاص معني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. كما نعترف بالمواد ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ونشدد عليها باعتبارها الإطار القانوني الذي ينطبق على مكافحة القرصنة.

ويستحق الإشادة اتفاق الدول، ولا سيما كينيا وسيشيل، ودورها في المحاكمات المتعلقة بالقرصنة. ونشجع الدول على مواصلة هذه الجهود الجارية، التي تسهم في السلام والاستقرار في المنطقة.

ونشيد بجهود القوة البحرية أتلانتا التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وقوات التحالف البحرية والدول العاملة بصفتها الوطنية، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والدول الأخرى في المنطقة ومع بعضها بعضاً، لقمع القرصنة وحماية السفن العابرة للمياه قبالة سواحل الصومال. وفضلا عن ذلك، نشيد بالاتحاد الأفريقي وبقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لدورهما المهم والعمل الشاق الذي يقومان به في تحقيق استقرار الحالة في الصومال.

من بين الجوانب المهمة لمكافحة القرصنة إيداع القراصنة المدانين في السجن. بينت المحاكمات الأخيرة أن الأحكام قد تكون طويلة. ونشيد بعمل مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة، وبخاصة برامج المساعدة وبناء القدرة التي يديرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في كينيا وسيشيل والصومال. إن إصلاح السجون وتشييد البنى التحتية أمر أساسي.

إن إنشاء الصندوق الاستئماني الدولي بغرض دعم التدابير اللازمة لمكافحة القرصنة أمر مهم، ونحن نشجع كل الدول على مواصلة دعمها اللوجستي والمالي. ونرى أن فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وأفرقته العاملة الأربعة للدعم تشكل آلية فعالة للتعاون الدولي في جميع أوجه مكافحة القرصنة. ونشجع الفريق على مواصلة عمله.

ويبقى الأمل يحدونا أن تسفر مكافحة الأسباب الجذرية للقرصنة عن نتائج في المستقبل القريب من خلال الجهود المحلية والإقليمية والدولية وعن طريق إرساء سيادة القانون والحكم الفعال، وكذلك إيجاد فرص عمل وفرص اقتصادية للشعب الصومالي.

السيد أبابكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام اليوم، التي تعتبر دليلا إضافيا على جهوده المتفانية بشأن المسألة الصومالية. ونرحب كذلك بمشاركة

الممثل الدائم للصومال، السفير دوالي. وإننا نؤيد العناصر الواردة في البيان الرئاسي الذي قرئ علينا في وقت سابق.

القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن ما زالا خطرا يهدد سلامة الملاحة البحرية الدولية وكذلك أمن بلدان الإقليم. وإن تركيا لا تشجب فحسب هذه الأعمال غير القانونية، وإنما عقدت عزمها أيضا على قمع تلك الأعمال بالانضمام إلى العمليات المتعددة الجنسيات لمكافحة القرصنة في المنطقة. وقد ساهمت تركيا في فرقة العمل المختلطة ١٥١ بفرقاطات منذ تشكيل فرقة العمل، وقد حالت القوات البحرية التركية دون وقوع عدة هجمات للقراصنة. وإن القوة البحرية التركية ستستأنف مرة أخرى قيادة فرقة العمل ١٥١ ابتداء من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

لقد نادينا دائما بإجراء تنسيق فعال وتعاون وثيق في الجهود الرامية إلى قمع أعمال السطو المسلح في البحار وقمع القرصنة. ولذلك نؤيد تأييدا تاما عمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وإن تركيا، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للفريق، تشارك بهمة في أعماله ومداولاته.

وفيما يتصل بمعالجة المشكلة، يتعين القيام بالمزيد. فحوادث القرصنة والنهب المسلح في المنطقة ما زالت منتشرة على نطاق واسع. ومن المدهش رؤية تلك الأعمال غير القانونية ترتكب في مناطق تبعد كثيرا عن السواحل الصومالية. وإن القبض على القراصنة واللصوص المسلحين المشتبه بهم ومحاكمتهم بطريقة فعالة يشكل بالتأكيد أحد العناصر الضرورية للغاية لردع الهجمات المستقبلية وتأمين حرية وسلامة الملاحة في أعالي البحار.

ونرحب بتقرير الأمين العام الشامل عن الخيارات الممكنة للمساعدة في بلوغ هدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة (S/2010/394)، التي تكرمت وكيلة الأمين العام أوبراين بالتكلم عنها باستفاضة اليوم. إن التقرير متوازن ويمثل أساسا جيدا لمزيد من الدراسة لهذه المسألة. فكل واحد من تلك الخيارات بلا استثناء يستحق النظر المستفيض. وإننا نؤمن بأن مناقشة اليوم ستتيح مدخلات مفيدة لمزيد من المداولات في هذا الصدد.

ونرحب كذلك بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص للشؤون القانونية المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وإن الفريق العامل الثاني التابع لفريق الاتصال سيواصل أيضا الاضطلاع بدور هام في تصميم الطرق اللازمة لكفالة أن المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة سيمثلون أمام العدالة.

ومما يتسم بالأهمية حقا إيجاد حلول طويلة الأمد لمشكلة مقاضاة من يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة وكذلك سجنهم. وإن الحل الأمثل يتمثل بلا شك في تمكين السلطات الصومالية من أن تتحمل تدريجيا المزيد من المسؤوليات عن محاكمة القراصنة، بأمل إعادة بناء السجون ودعم العمليات القضائية. مع ذلك نعرف جميعا أن الأمر ليس كذلك في الظروف الحالية. وبالتالي فإننا نحث بلدان المنطقة على تسنم مسؤولية جماعية عن مكافحة القرصنة. بل إن الجهود الجارية التي تبذلها الدول في المنطقة، لا سيما كينيا وسيشيل، تستحق الثناء.

وبصرف النظر عن الخيار الذي سيحظى بالتأييد العام ويقع عليه الاختيار للمضي قدما، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل المساعدة في تحسين قدرة النظام القضائي ونظام الإصلاحيات في الصومال وفي دول المنطقة الأخرى لمقاضاة المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة وسجن القراصنة المحكوم عليهم بالسجن، بما يتسق مع قانون حقوق الإنسان الدولي، وبما يتماشى أيضا مع مدونة جيبوتي لقواعد السلوك.

وإننا نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور رائد في بناء القدرة، ونرحب في ذلك الصدد بالبرامج التي تنفذها مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والمنظمة البحرية الدولية.

وعند إنشاء آليات قضائية جديدة، يتمثل أحد الجوانب الأساسية في تأمين التزام مالي كاف ومتواصل من الدول. ويشكل الصندوق الاستئماني الدولي لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة أداة مفيدة بقدر ما يتعلق الأمر بالتمويل. ومع ذلك، تقوم الحاجة إلى موارد متواصلة موثوق بها للتمويل، لا سيما عندما تؤخذ مسائل الإكمال والمسائل المتبقية في الاعتبار. ويجب أن نضع في الحسبان أننا لا يجوز أن نتوقع أن تتحمل أي دولة تبدي الاستعداد لاستضافة تلك الآليات لأعباء مالية إضافية غير معقولة. وفي ذلك الصدد، ربما يكون التمويل من الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة خيارا مقبولا. ويمكن أن تشكل المساهمات التي تقدمها الشركات الملاحية لتغطية التكاليف خيارا ممكنا آخر.

والنقطة الأخرى التي أود أن أطرحها هي أن الدول التي تقوم بتسيير دوريات بحرية في المنطقة ليس لدى جميعها اتفاقات ثنائية مع دول المنطقة لنقل المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة. وإن استحداث آلية قضائية جديدة في ظل أي من الخيارات المطروحة قد يفرض ضرورة أن تدخل الدول التي تقوم بتسيير دوريات بحرية في ترتيبات ثنائية لنقل المشتبه فيهم من أجل مقاضاتهم. وفي سبيل وضع نموذج موحد لهذه الممارسة، ربما ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ قصب السبق فتعد مشروع اتفاق متعدد الأطراف يحدد، من بين أمور أخرى، الجرائم والحدود الجغرافية للولاية القضائية وكذلك الواجبات الفردية للدول المضيفة والدول المسيرة للدوريات فيما يتصل بنقل المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة والسطو المسلح.

ونحن، شأننا شأن الآخرين، ندرك حقيقة أن عمليات القوات البحرية وما يتصل بها من مقاضاة وسجن القراصنة المقبوض عليهم لا تمثل سوى جانب واحد من المعركة ضد القرصنة. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام للحلول الشاملة التي تعالج الأسباب الجذرية للقرصنة داخل الصومال. وإن الحل الدائم للمشكلة لن يتحقق إلا إذا جرى السعي إليه ضمن السياق الأوسع للحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في الصومال. ويجب أن تحظى جهود مكافحة القرصنة بالدعم وأن تستكمل بسياسات وتدابير ثابتة تُسهمُ في إرساء أسس القانون والنظام في الصومال.

إن الهجوم الذي وقع يوم أمس في مقديشو، والذي ندينه بشدة، بين مرة أخرى ضعف الحالة الأمنية في الصومال. ونتقدم بتعازينا للحكومة الاتحادية الانتقالية وللشعب الصومالي. ونؤمن بأن السلام والاستقرار داخل الصومال يعتمدان على تقوية مؤسسات الدولة. وبالمثل، تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وبسط سيادة القانون ضرورات لتمهيد الظروف اللازمة لاستئصال أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر بصورة دائمة قبالة سواحل الصومال.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره عن الخيارات الممكنة لمحاكمة الأشخاص الضالعين في أعمال القرصنة (S/2010/394). وأعرب عن امتناني أيضا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين وافانا بهما هو والمستشارة القانونية صباح اليوم. كما أنوه بحضور السفير دوالي، ممثل الصومال.

وتقدر المملكة المتحدة إسهامات الأمم المتحدة ووكالاتها في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة، لا سيما إسهامات مكتب الشؤون القانونية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والممثل الخاص للأمين العام وفريقه. ونرحب أيضا باعتزام الأمين العام تعيين مستشار جديد للشؤون القانونية المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

وتظل المملكة المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء التهديد المتمثل في القرصنة والسطو المسلح في البحار قبالة سواحل الصومال. ومع أن نسبة الهجمات الناجحة تستمر في الانخفاض، فإن العدد الكلي للهجمات ما زال عاليا جدا. وما فتئ القراصنة يبدون الاستعداد لمواصلة مغامراتهم في مناطق تبعد كثيرا عن السواحل بحثا عن فريستهم. وبالتالي ينبغي ألا نقلل من صعوبة التحديات الكبيرة التي نواجهها في إيجاد حل طويل الأمد لهذه المشكلة.

لكن القرصنة، بموجب تعريفها تقريبا، مسألة يتشاطر مجلس الأمن فيها مصالح ورؤية مشتركة. وإن مهمتنا تتمثل في ترجمة تلك الرؤية المشتركة إلى وضع سياسات فعالة. ولقد أبدى المجتمع الدولي الوحدة والعزيمة باتخاذه إجراءات في البحار لاحتواء تهديد القرصنة، بما في ذلك من خلال عملية أطلنطا للاتحاد الأوروبي.

ولكن بغية التصدي بفعالية لمشكلة القرصنة في المنطقة، نحتاج إلى نهج شامل يسلّم بأن الأسباب الجذرية للقرصنة تكمن في اليابسة. ويجب التصدي لانعدام الأمن الذي لا يزال يجتاح الصومال. وعلينا أن ندعم حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية لإنشاء هياكل سياسية وأمنية فعالة. والهجوم المروّع الذي وقع أمس في مقديشو كان تذكرة جليّة بالخطر الإرهابي على هذه الحكومة. ولقد أدانه مجلس الأمن عن حق. وأود أن أشكر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – وأشكر أوغندا وبوروندي البلدين المساهمين فيها بقوات – على الجهود الرائعة المبذولة لدعم الحكومة ضد هؤلاء الإرهابيين.

إن المقاضاة الفعالة للمسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار وسجنهم ليست سوى جزء واحد من الحل، ولكنه جزء هام جداً. وتحليل الخيارات السبعة المعروضة في تقرير الأمين العام يسهم إسهاماً مفيداً جداً في الجهود التي نبذلها لمواجهة هذه المسألة المعقدة. ومن خلال الخيارات المعروضة في التقرير، تعتقد المملكة المتحدة أن أفضل احتمال لإحراز نتائج مستدامة سوف يتأتى من زيادة تعزيز جهود المجتمع الدولي لبناء قدرة الدول الإقليمية على محاكمة وسجن المسؤولين عن أعمال القرصنة. ومن المحتمل إلى حد بعيد أن توفر المحاكمة على الصعيد الوطني المقدرة الكافية لإخضاع أعداد كبيرة من الممكن الاشتباه فيهم لمحاكمات قضائية فعالة.

في المقابل، لا تزال المملكة المتحدة تساورها شكوك إزاء توفر مقومات البقاء لإنشاء آليات دولية أو إقليمية جديدة لمحاكمة القراصنة. فقد تُهدر الموارد المحدودة لو حولناها صوب دعم نظم جديدة لا تكون مستدامة أو توفر مكاسب لأمد بعيد.

إن عملاً كبيراً قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ميدان بناء القدرة، بدعم من فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وساعد ذلك العمل على إنشاء نظام قضائي ونظام جنائي في الصومال، وكينيا، وسيشيل، وموريشيوس، وتنزانيا بحيث صار بإمكانها محاكمة القراصنة المشتبه فيهم وسجنهم، بطريقة تتماشى مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي لتكثيف هذه التدابير أن يوفر

للمنطقة القدرة المستدامة والطويلة الأجل على التصدي لمشكلة القرصنة.

إننا نشيد بكينيا لقيادتها في المنطقة عملية الدفع قدماً بمحاكمة القراصنة وسجنهم. ونرحب كذلك بموافقة جمهورية سيشيل على قبول المشتبه في أنهم قراصنة لمحاكمتهم واحتجازهم، وإنهاء أول محاكمة لقراصنة هناك.

إن موريشيوس وتترانيا وملديف ومحاكم في الصومال ذاته تشارك حالياً في برنامج المساعدة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو خطوة هامة أخرى إلى الأمام. لكن المهم ألاّ تقف تلك الدول لوحدها في هذا العمل الصعب. يجب أن تتلقى الدعم الكافي من المجتمع الدولي. ونحن على استعداد مع شركاء آخرين لتوفير المساعدة للموقّعين على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، الذين تعهدوا بسنّ تشريعات وطنية للتمكين من محاكمة القراصنة ومكافحة أعمال القرصنة في المنطقة.

ونحن نوافق على تقييم الأمين العام ومفاده أن ترتيبات إنفاذ الأحكام المتعلقة بالقراصنة المدانين مسألة هامة. وهو في حاجة إلى أن يجري تناوله بسرعة، نظراً للأعباء الطويلة الأمد التي يُحتمل أن تتعرض لها الدول التي تجري المحاكمات. وفي كينيا، صدرت أحكام في حق قراصنة قضت بالسجن لفترات تصل إلى عشرين عاماً.

ونحن نشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عملهما من أجل إعادة بناء وإعادة تحديد مؤسسات إصلاحية في الصومال. ولقد اضطلع أيضاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعمل هام لتيسير المفاوضات المتعلقة بترتيبات الإعادة إلى الوطن التي ستمكّن الصوماليين المدانين في محاكم دول أجنبية بالقرصنة من العودة إلى الصومال لتنفيذ الأحكام قريباً من أسرهم.

إننا ملتزمون بمواصلة العمل مع الشركاء عن طريق فريق الاتصال بغية التصدي لأعمال القرصنة وأسبابها الجذرية على اليابسة. بيد أن القرصنة ليست سوى واحد من الأعراض العديدة لانعدام الأمن في الصومال. ومن الحيوي أن تضاعف جميع الأطراف جهودها في سبيل تحقيق المزيد من السلام والاستقرار في الصومال. إن الشعب الصومالي يعاني منذ فترة بعيدة جداً.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، نقدّر مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة الهامة جداً في الوقت المناسب. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/394) وعلى إحاطته الإعلامية هذا الصباح، ونرحب بعزمه على تعيين مستشار خاص يُعنى بالمسائل القانونية المتعلقة بأعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. وأشكر أيضاً المستشارة القانونية، السيدة باتريسيا أوبراين، على بيانها، والسفير إلمي أحمد دوالي على ملاحظاته.

واسمحوا لي أن أشارك الآخرين الإعراب عن الترحيب الحار جداً بالسفير ناشيدا، الممثل الدائم الجديد لليابان لدى الأمم المتحدة.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام، الذي يوفر تحليلاً جيداً جداً عن التحديات الصعبة التي تنطوي عليها كفالة تقديم المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال إلى العدالة. ويتمثل التحدي الأكبر، بطبيعة الحال، في التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة. ومثلما يشير التقرير، فإن استعادة السلام والاستقرار، وتوطيد الحوكمة الفعالة، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير بدائل لكسب الرزق في الصومال، أمور ضرورية لاستجابة مستدامة.

إن الهجوم الوحشي الذي شنته حركة الشباب على فندق في مقديشو أمس – وأدى إلى مقتل ما يزيد على

٣٠ شخصاً معظمهم من المدنيين – تذكرة رهيبة أخرى بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل شامل في الوقت المناسب للحالة في الصومال. وندين مرة أخرى العنف بأشد العبارات، ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا، وللصومال حكومة وشعباً.

وفيما يجري تعزيز الجهود لتحقيق الاستقرار والسلام في الصومال، من المهم مكافحة أعمال القرصنة، وكفالة ألاّ تتمتع ميليشيات القراصنة بالإفلات من العقاب. إن تقرير الأمين العام يحلل عدة خيارات لتحقيق ذلك الغرض. ويسلّم التقرير بأن النهج الراهن المتمثل في تقديم المساعدة إلى الدول الإقليمية من أجل محاكمة وسجن القراصنة قد أحرز بعض النتائج. وعلى نحو خاص، نرحب ونشيد بالجهود التي تبذلها كينيا وسيشيل لمحاكمة صوماليين يشتبه في أنهم قراصنة. ومن المتوقع لافتتاح قاعة المحكمة ذات الإجراءات الأمنية العالية في مومباسا مؤخراً، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن يعزز قدرة كينيا في هذا الصدد. وهناك المزيد من دول المنطقة التي تنظر في إجراء محاكمات تتعلق بالقرصنة.

إن مجلس الأمن يضطلع بدور هام في تعزيز هذا التعاون، وينبغي البناء عليه، ولا سيما من خلال زيادة انخراطه مع دول المنطقة بدعم من المجتمع الدولي. وينبغي إيلاء أولوية عليا لتنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، وتقديم كامل الدعم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية إنشاء قطاعي الأمن والعدالة في الصومال وفي جيرانه.

ومشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال هي، مع ذلك، مشكلة عالمية. وعبء محاكمة المشتبه في أنهم قراصنة ينبغي ألاّ يقع على عاتق دول المنطقة لوحدها، لأنها أصلاً متأثرة بالأزمة على نحو غير متكافئ.

وتقرر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أن من واجب كل الدول أن تتعاون لأقصى درجة ممكنة في سبيل قمع أعمال الإرهاب. ومثلما تم تسليط الضوء عليه، تتيح أحكام الاتفاقية المقاضاة العالمية لهذه الجريمة الدولية. وفي هذا السياق، تشعر البرازيل بالتشجيع إزاء الجهود التي تبذلها هولندا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإسبانيا، ودول أخرى من خارج المنطقة لمحاكمة المشتبه في أنهم قراصنة من المحتجزين قبالة سواحل الصومال في محاكمها الخاصة بها. وينبغي للدول المتضررة من آفة القرصنة – دول العلم للسفن التي تتعرض للهجوم، أو الدول التي تنتمي إليها الضحايا، أو الدول المتاخمة للبحار التي تمارس الحق في الزيارة – ألاّ تتوانى في ممارسة ولايتها القضائية.

أود أيضاً أن أتناول شاغلين يبدوان هامين، أياً كان الخيار المتبع لتعزيز هدف محاكمة المشتبه فيهم وسجن القراصنة المدانين العاملين قبالة سواحل الصومال.

أولاً، هناك مسألة جمع الأدلة. تشعر البرازيل بالقلق لأن مئات المشتبه فيهم أُطلق سراحهم هذا العام وحده بسبب عدم وجود الدليل لدعم المحاكمة. وينبغي للدول التي تحتجز المشتبه في أنهم قراصنة أن تبذل قصارى جهدها لكفالة أن تستند هذه الاعتقالات إلى أسس ذات مصداقية، وأن يجري جمع الأدلة الضرورية في الوقت المناسب وبشكل كافٍ ويتم تحويلها إلى المؤسسات المعنية بالمحاكمة. وبغير ذلك، فإن فعالية العمليات البحرية قد تقوض بسبب الإفلات من العقاب، من جهة، وانتهاك حقوق الإنسان للبحارة الأبرياء، من جهة أخرى.

ثانيا، ينبغي أيضا التصدي لمشكلة إفلات الضالعين في أعمال القرصنة والنهب المسلح في البحار من العقاب. من غير المرجح التعرف على مكان الذين يقومون بتوفير التمويل والمعدات المتطورة والأسلحة الثقيلة، – والذين يتلقون مقابل

ذلك حصة الأسد من الفدى التي تدفع حاليا للقراصنة الصوماليين – وإلقاء القبض عليهم في البحر. إنهم موجودون بالداخل الصومالي وأماكن أخرى. إن التركيز على صغار القراصنة الذين يتم إلقاء القبض عليهم بواسطة الدول التي تقوم بدوريات بحرية لا يعد كافيا لكفالة استدامة العدالة وتفكيك المنظمات الإجرامية للقراصنة التي تنشط قبالة السواحل الصومالية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان استغلال نظام الجزاءات المستهدفة لقادة القراصنة استغلالا كاملا لتعزيز التعاون الاستخباراتي – وبخاصة لرصد التدفقات المالية – مع الأخذ في الاعتبار للإذن الممنوح بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨)، الذي تم تجديده فيما بعد في القرار ١٨٩٧ (٢٠٠٩).

إن ٢٠ عاما تقريبا من النزاع في الصومال قد خلفت أثارا كبيرة في البحر، وإن ما نقوم به من أعمال في مكافحة القرصنة سيكون محدود الأثر في غياب أي تقدم نحو إعادة السلام إلى الصومال وضمان وجود حكومة فعالة فيه.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا الإعراب عن إدانة فرنسا القوية للهجوم الدموي الذي وقع بالأمس في مقديشو. وفرنسا إذ تقدم تعازيها إلى أسر الضحايا، تؤكد من جديد دعمها الكامل للمؤسسات الصومالية، بما فيها الحكومة الاتحادية الانتقالية ورئيسها شيخ شريف وكذلك لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما أحيي حكومتي أوغندا وبوروندي على ما يقومان به من عمل في إطار القوة.

وأود أيضا تقديم الشكر للأمين العام ولوكيلة الأمين العام للشؤون القانونية، السيدة أوبراين، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما وكذلك للمندوب الدائم للصومال على البيان الذي أدلى به.

لا يزال القراصنة يشكلون تهديدا متواصلا لعمليات إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان الصوماليين والتموين إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن الأسباب الكامنة لهذه الظاهرة توجد على اليابسة.

وعلى المدى المتوسط، فإن الأمن والتنمية هما اللذان سيهزمان القرصنة. في الوقت الراهن يظل العمل العسكري الحازم قبالة سواحل الصومال أمرا بالغ الأهمية. لقد تطور هذا العمل تطورا كبيرا منذ أول حملة حماية نظمتها فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد وضع مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٨ الإطار القانوني اللازم للتصدي للقراصنة، كما أن الاتحاد الأوروبي – الذي سيدلي لاحقا ببيان يتمتع بطبيعة الحال بتأييد كامل من فرنسا – قد نشر أول عملية بحرية في تاريخه قبالة الساحل الصومالي وهي عملية أطلنطا. وبالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، يشارك عدد كبير من الشركاء الإقليمين والثنائيين من جميع قارات العالم.

إن الاستنفار المثير للإعجاب الذي شهده المجتمع الدولي قد ساعد على تقليل نسبة نجاح الهجمات التي يقوم بها القراصنة بمعدل الثلثين. لذلك، فإن الأداة العسكرية فعالة ولا غنى عنها، وإن كانت غير كافية بمفردها.

أود أن أشدد على البعد القانوني لمكافحة القرصنة لما له من أهمية فائقة. كما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2010/394) فإن تعريفا فريدا للقرصنة قد ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. لكن الأدوات القانونية المتاحة للدول لمكافحة القرصنة مختلفة بشكل كبير، الأمر الذي يجعل التعاون يتسم بالصعوبة. لقد أُطلق سراح ٧٠٠ من المشتبه فيهم خلال النصف الأول وحده من عام ٢٠١٠ وما من شك أنه كان ينبغي تقديم جزء لا يُستهان به منهم إلى المحاكمة.

وهنا أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس مجلس الأمن، الاتحاد الروسي، الذي كان وراء القرار ١٩١٨ (٢٠١٠) والبيان الرئاسي الصادر اليوم (S/PRST/2010/16) وتقرير الأمين العام المعروض علينا. ويطرح ذلك التقرير عدة خيارات متنوعة لننظر فيها. أن هدفنا المشترك هو تعزيز سيادة القانون في الصومال وتهيئة الظروف المؤاتية لتمكين الصوماليين أنفسهم من محاكمة القراصنة الذين يعيثون فسادا في مياههم الإقليمية ومن ثم إيداعهم السجن.

في المدى القصير، ندعو دول المنطقة إلى إبرام اتفاقات نقل شبيهة بتلك التي أبرمتها كينيا وسيشيل. إن التأثير الرادع للعمليات البحرية سيتضاءل في غياب مثل تلك الاتفاقات. إن دول المنطقة هي الضحية الرئيسية لتدهور الأوضاع الأمنية قبالة سواحلها. وفيما يسخِّر المجتمع الدولي إمكانات كبيرة في البحر، فإن التعاون بين دول المنطقة فيما يتعلق بالمحاكمات والحبس سيمكننا من مكافحة هذا الوباء بقدر أكبر من الفعالية.

في المدى المتوسط، يبدو لنا أن إنشاء محكمة صومالية تعمل خارج الصومال يمكن أن يكون الخيار الأفضل للمستقبل. ومع ذلك، فإننا لا نزال واقعيين لأن الظروف الأمنية تحد من عدد القراصنة الذي يمكن محاكمتهم في الصومال.

ينبغي لهذه المناقشة أن تتواصل. إننا ننظر في ذلك في إطار فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. ويبدو لنا أن من المهم للغاية أن تواصل الأمم المتحدة نظرها في هذا الأمر وأن يستمر الأمين العام في إبلاغ مجلس الأمن بأي مستجدات.

أرحب بما أعلنه الأمين العام عن عزمه تعيين مستشار خاص للجوانب القانونية لمكافحة القرصنة. سيكون ذلك المستشار قادرا في الأشهر القادمة على تقديم رؤى مفيدة للأمين العام في توصياته مستقبلا إلى مجلس الأمن إذا اقتضى الحال ذلك.

كما أحيط علما بأن تقرير الأمين العام يشدد، وهو في ذلك جدّ مُحِقّ، على أهمية إيداع القراصنة في السجون. وأرحب بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى دعم كينيا وسيشيل وإقليمي بونتلاند وصوماليلاند. وتأمل فرنسا أن يؤتي جهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بونتلاند خاصة ثماره في القريب العاجل؛ كما أن فرنسا تدعم الصندوق الاستئماني الذي أنشأه فريق الاتصال وقام حتى الآن بدفعيات تبلغ ٢,٤ مليون دولار.

في الختام، أود أن أشدد على أن جهود مجلس الأمن في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال جزء لا يتجزأ من إستراتيجية أوسع وأشمل للمجلس بشأن الصومال. وتذكّر فرنسا في هذا الصدد بمساندتها الكاملة للمثل الخاص للأمين العام في الصومال، السفير ماهيغا.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): في البدء أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما أشيد بالأمين العام على التقرير الجامع الذي قدمه (S/2010/394) في فترة زمنية وجيزة، عملا بالقرار ١٩١٨ (٢٠١٠). لقد وضع التقرير أمام المجلس بيانا تحليليا مفصلا عن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للخيارات المطروحة للتصدي للقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

اسمحوا لي أيضا بأن أشكر وكيلة الأمين العام أوبراين على بيانها الاستهلالي الذي قدم لنا مزيدا من التوضيح بشأن الخيارات السبعة الواردة في تقرير الأمين العام. كما أشكر المندوب الدائم للصومال على ملاحظاته؛

وأشارك من سبقوني من المتكلمين الترحيب بسفير اليابان الجديد.

إننا ندين الهجوم على فندق مني الذي راح ضحيته قتلى وجرحى. ونتقدم بالعزاء وبمشاعر التعاطف لضحايا الهجوم وللحكومة الاتحادية الانتقالية.

إن ظاهرة القرصنة ما هي إلا واحدا من أعراض مجموعة المشاكل والتحديات التي تواجه الصومال، ذلك البلد الذي يعاني من غياب الأمن وهشاشة الهيكل الحكومي ونقص حاد في الموارد. ويمثل الصومال أرضا خصبة للجريمة والعنف. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية وشركاؤها كافة، لا يزال ذلك البلد يرزح تحت وطأة العديد من التحديات المعيقة.

إننا نشيد بفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعملية أطلنطا لمكافحة القرصنة التابعة للاتحاد الأوروبي، وعملية درع المحيط التابعة لحلف شمال الأطلسي، وفرقة العمل الموحدة ١٥١ التابعة للولايات المتحدة، وفريق الرصد المعني بالصومال وبعثات مكافحة القرصنة التابعة للصين والهند واليابان والاتحاد الروسي، في جملة بلدان أخرى، على جهودها لمكافحة آفة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وقد ساعدت هذه البعثات مجتمعة بصورة كبيرة على الحد من تواتر هجمات القراصنة ومعدلاتها في خليج عدن وقبالة قرن أفريقيا.

ومع أن تلك الجهود المتضافرة تستحق الثناء، فإن آفة القرصنة لم يتم القضاء عليها، و لم يتم احتواء عواقبها على الشعب الصومالي والمجتمع الدولي. وبالفعل، استولى القراصنة خلال هذا الشهر على السفينة (MV Syria Star)، بحمولتها من السكر، وسفينة النقل (MV Suez) للنقل في خط الملاحة المقترح، وحدث ذلك لكلا السفينتين في خليج عدن.

إن اتساع الرقعة الجغرافية للهجمات وزيادة مهارة شنها تدلّ على وجوب القيام بالمزيد من العمل من أجل مكافحة القرصنة بفعالية. وفي هذه الحالة، من الضروري القيام بعمليات تدخل وقائية متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر والظروف التي تغذي القرصنة. إننا نسلم بأن البطالة والحرمان الاقتصادي يحولان القرصنة إلى بديل اقتصادي جذاب في عقول العديدين من الشباب الصوماليين. وعليه، يجب أن يوحد المجتمع الدولي جهوده لعكس مسار هذا الاتجاه الهدام ولتقديم منافذ قابلة للاستمرار إلى الاكتفاء الذاتي والكرامة. ونحن نرى أن هذه المعركة يجب أن تدور على جبهات متعددة. فبالإضافة إلى إعادة بناء وتأهيل هياكل الصومال الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يستمر بذل الجهود لاستعادة سيادة القانون، وإنهاء الإفلات من العقاب، ووضع سياسات فعالة، وإنشاء آليات قضائية فعالة للقبض على أولئك المجرمين وتقديمهم إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالمسألة القضائية والجنائية، اقترح تقرير الأمين العام سبعة خيارات للنظر فيها. وبينما أثمر الهيكل الحالي لمكافحة القرصنة بعض النتائج من خلال المحاكمات الوطنية في الصومال وكينيا وسيشيل، ما زالت هناك قيود ناجمة عن قلة الموارد. ونلاحظ بقلق في عدد من الحالات أنه تم إطلاق سراح مشتبه بهم من جانب الدول التي تقوم بدوريات بحرية، وذلك بسبب عدم وجود دول مستعدة لقبول إحالة المشتبه بهم للمحاكمة. وعلى ضوء ذلك، فإننا ندعو إلى إيجاد خيارات أخرى للفصل في القضايا للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق المراكز القضائية الحالية، والتي أظهرت روحا قيادية عالية في مقاضاة وسجن القراصنة.

وفيما يتعلق بمختلف الخيارات المقترحة من الأمين العام، فإننا نرى أن إنشاء محكمة بولاية قضائية صومالية على أراضي أجنبية، مع أنه يمكن أن يمثل نتيجة مثالية من حيث

الملكية والمشاركة، يجب أن يكون هدفا بعيد الأمد بدلا من أن يكون هدفا فوريا، وذلك نظرا لطابع التجزئة الذي يتسم به الإطار الإجرائي التشريعي والجنائي في الصومال. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورا فعالا، على سبيل الأولوية، لمعالجة هذه المشكلة الدولية حقاً. إننا نعتقد أن مشاركة الأمم المتحدة تمثل أمرا أساسيا لكفالة إجراء أي عملية قضائية أو جنائية وفقا للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، ستكفل تلك المشاركة تقاسم العبء من جانب المجتمع الدولي نظرا للنطاق الدولي الواسع للمشكلة. وبينما نعكف على استكشاف الخيارات، ينبغي أن نوطد التعاون الدولي كخطوة أولى لتعزيز الفعالية في معالجة المشاكل القضائية المتكررة، المتعلقة بالتحقيق وإحالة المشتبه بهم ومحاكمتهم التي سُلط عليها الضوء في الصفحة ١٩ من التقرير.

وعلى المدى القريب، فإننا نقترح أنه ينبغي مواصلة الجهود لبناء تحالف أوسع للراغبين والمستعدين للمشاركة في تشاطر المسؤولية عن محاكمة المشتبه بارتكابهم للقرصنة بالطريقة المعمول بها في كينيا وسيشيل. وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالارتياح حيال الأنباء بأن جمهورية تنزانيا المتحدة وموريشيوس وملديف تنظر أيضاً في إمكانية القيام بتلك المحاكمات. ويحدونا الأمل أن يتم إقناع قوى إقليمية ودول أخرى في أماكن أبعد باتخاذ خطوات مماثلة.

إن الحل الطويل الأمد ما زال بعيد المنال. وعلينا أن نفهم على نحو أعمق عناصر المشاكل المتبقية لكي نكفل استجابة على قدر المهمة المطلوبة. وفي حين أن إنشاء محكمة دولية فكرة سليمة من حيث المبدأ، فإن هناك مسائل جدية متعلقة بالتمويل والمحفل والولاية القضائية تنتظر المعالجة. وعلاوة على ذلك، يجب أن نسعى إلى تحقيق حل يكون كافيا وفعالا. وبالتحديد، فإننا نقترح أن تتضمن تلك التدابير مشاركة الأمم المتحدة، وتقاسم الأعباء بشكل جماعي فيما يتعلق بالمحاكمات واحتجاز المتهمين والتنفيذ في الوقت المناسب.

وفي التحليل النهائي، نعتقد أن كلا من الخيارات الأربعة الأخيرة المقترحة من الأمين العام ينطوي على إمكانية واعدة بإنشاء إطار قضائي أكثر شمولا لمقاضاة تلك الجرائم. ومع أن كل شيء يتوقف على موافقة الدول المضيفة، فإننا على اقتناع بأن المشاركة المضمونة للأمم المتحدة ستوجه رسالة قوية بالوحدة والعزم الجماعي للتصدي لمن ينتهكون قانون البحار من خلال أعمال القرصنة.

وما زالت ماثلة أمامنا مهمة الاضطلاع بالنظر التفصيلي في التكاليف ومصادر التمويل. إننا نثق بأنه مع توفر الإرادة السياسية والالتزام الكافيين، سنتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن هيكل مركزي للتصدي الفعال لأعمال الجريمة ولوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي برزت في المياه قبالة سواحل الصومال، وسيسهم ذلك في صون السلم والأمن الدوليين.

وتؤيد نيجيريا البيان الرئاسي الذي قرأه الرئيس في وقت سابق من هذا الصباح.

السيد إبنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم. وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأشكر كذلك وكيلة الأمين العام باتريشيا أوبراين على بيانها. إننا نشيد بمكتب الشؤون القانونية على التقرير المتميز (S/2010/394) الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ١٩١٨ (٢٠١٠).

ويشارك وفد بلدي الآخرين في إدانتهم القوية للهجوم الانتحاري في مقديشو بالصومال يوم أمس. كما ندين بشدة الجرائم الجنسية البشعة التي ارتكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي أشار إليها الأمين

العام اليوم، ونكرر التأكيد على التزامنا القوي بحماية المدنيين.

وتؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق خلال هذه الجلسة. وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط الإضافية.

إن القرصنة وعمليات السطو المسلح في المياه قبالة سواحل الصومال مرتبطة ارتباطاً مباشراً بعدم الاستقرار وبالحالة الاقتصادية الكارثية في الصومال. وفي الوقت ذاته، تسهم القرصنة في تدهور الأمن والحالة الاقتصادية والاجتماعية في الصومال، ومن شأنها أن تؤدي دورا في تمويل إمدادات الأسلحة التي تشكل انتهاكا لحظر الأسلحة. إن استراتيجية شاملة في القرن الأفريقي لا يمكن أن تكون مستدامة وفعالة إلا إذا عالجت الأسباب الجذرية للقرصنة في الميدان والحالة في الصومال. ونحن نعتقد أن تطوير سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في الصومال وتحسين سبل الرزق والتعليم يشكلان عاملين هامين في القضاء الدائم على القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وينخرط الاتحاد الأوروبي بشكل جوهري في تدريب قوات الأمن الصومالية ويدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالإضافة إلى تلك الجهود الهامة التي تجري في البر، تسهم عملية أطلنطا، إلى جانب المشاركة البحرية لدول ومنظمات أخرى، في تحقيق انخفاض كبير لعمليات القرصنة والسطو المسلح في البحر.

إن مقاضاة المشتبه بارتكابهم أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال تمثل عنصرا هاما في التدابير الفعالة لمكافحة القرصنة. ولكنها يمكن أيضا أن تشكل عبئا على دول المنطقة، لا سيما كينيا وسيشيل. إن تقرير الأمين العام واستنتاجات الفريق العامل المعني بالمسائل القانونية التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال يوفران أساسا شاملا لمواصلة النظر في الحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة الآجال في ذلك الصدد. والاحترام الكامل لجميع المعايير السارية للقانون الدولي، لا سيما قانون حقوق الإنسان الدولي، بما في ذلك الحق في المحاكمة العادلة وعدم الإعادة القسرية، يجب أن يشكل جانبا مركزيا في هذه الاعتبارات. إن الجهود الجارية لبناء القدرات، المشار إليها في الخيار ١ في تقرير الأمين العام، تستحق دعمنا الكبير. وفي ذلك الصدد، نرحب بإسهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة القرصنة البحرية في منطقة القرن الأفريقي من خلال برنامج يهدف إلى زيادة القدرات الإقليمية على ردع القراصنة وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم واعتقالهم. ويدعم الاتحاد الأوروبي ذلك البرنامج. ونرحب أيضا بإنشاء فريق الاتصال للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي يديره المكتب.

ونحن مستعدون لمواصلة مناقشة الحلول الممكنة الأخرى المتوسطة والطويلة الأجل المشار إليها في تقرير الأمين العام. ومع ذلك، هناك عدد من المسائل التي لا تزال تحتاج إلى توضيح. وسيتعين العثور على بلد مضيف محتمل. كما يجب أن تؤخذ آراؤه في عين الاعتبار. وفي الوقت نفسه، لا بد من تحديد الترتيبات الخاصة بالإيداع في السجن. ونظرا للعدد الكبير للمشتبه بهم واحتمال إصدار أحكام لفترات طويلة، ستشكل ترتيبات الإيداع في السجن العبء الأكبر في الأجل الطويل. ونرحب باعتزام الأمين العام تعيين مستشار للمسائل القانونية ذات الصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال لمعالجة هذه المسائل المعلقة ودراسة جدوى الخيارات.

ولئن كنا نركز اهتمامنا على الحلول الممكنة لمحاكمة القراصنة المشتبه بهم قبالة سواحل الصومال، فإننا نحتاج أيضا إلى إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الإفلات من العقاب في

الصومال نفسه. وتشير التقارير إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال مع الإفلات التام من العقاب. إن إرساء سيادة القانون والمساءلة عن الجرائم التي ارتكبت وإنشاء نظام قضائي في الصومال يتطلب أيضا أن نبذل جهودا متواصلة في الأجل الطويل، خصوصا لأنه يتعين القيام بذلك جنبا إلى جنب مع تطوير مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

السيد مونغارا – موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أعرب عن سخط بلدي الشديد وإدانته الحازمة للهجوم على فندق مني في مقديشو، فهو عمل جبان قتل فيه العديد من المسؤولين والشخصيات البارزة الصومالية.

إن بلدكم، سيدي الرئيس، يستحق الثناء على اختياره الحكيم لموضوع هذه المناقشة، وهي القرصنة قبالة سواحل الصومال التي نعتقد أنها تشكل عنصراً بالغ الأهمية في مشكلة الأزمة الشاملة في البلد. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المقدم عملا بالقرار ١٩١٨ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل (S/2010/394)، وعلى بيانه الهام صباح اليوم. كما أرحب بالبيان الهام جدا الذي أدلت به المستشارة القانونية باتريشيا أوبراين، وكذلك باشتراك الممثل الدائم للصومال في هذه المناقشة. وأخيرا، أود أن أقول إن بلدي يؤيد البيان الرئاسي الذي تلاه الرئيس في بداية هذه المناقشة.

إن المناقشة التي دعوتمونا إلى إجرائها، سيدي الرئيس، تجسد رغبة المجلس الصريحة في وضع إطار قانوني لمعاقبة مرتكبي أعمال القرصنة والسطو المسلح في المنطقة البحرية الشاسعة لخليج عدن وخارجها. وسينصب إسهام وفدي في هذه المناقشة على نقطتين أساسيتين، وهما، الحاجة الملحة إلى وضع آلية قانونية شاملة والحاجة إلى مشاركة أكبر من المجتمع الدولي في حل الأزمة الصومالية، بوجه عام، ومشكلة القرصنة على وجه الخصوص.

ويبين تقرير الأمين العام مختلف السبل المؤدية إلى استئصال ظاهرة القرصنة الصومالية. ومن بين أهم تلك السبل إنشاء آلية قانونية لمعاقبة الجناة. ويؤيد وفدي هذا النهج ويود أن يؤكد على ضرورة وضع الآلية في إطار الأمم المتحدة لضمان شرعيتها وشمولها.

ويتطلب تأمين السواحل الصومالية من أعمال القرصنة والسطو المسلح، بما في ذلك إنزال عقوبات سريعة وفعالة بحق الجناة تعاونا وثيقا جدا بين جميع أصحاب المصلحة. إن اشتراك الأمم المتحدة في هذه العملية هو الأمر الأهم نظرا لخبرات المنظمة في مجال فقه القضاء وقدرتها على توفير الموارد المالية والتقنية لأي آلية قانونية من المقرر أن تُوضع.

ونرحب بالجهود الكبيرة التي بذلها بالفعل المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بغية التغلب على مشكلة القرصنة في الصومال. وفيما يتعلق بالقضاء على أعمال القرصنة، نحن نرحب باتخاذ المجلس في السنوات الأخيرة للقرارات: ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٩٧ (٢٠٠٩) و ١٩١٨ (٢٠١٠). وتؤكد تلك القرارات على تعزيز التعاون الدولي في التحقيقات ومحاكمة مرتكبي أعمال القرصنة؛ وعلى السلطة الممنوحة للدول المشتركة في مكافحة القرصنة لتنفيذ العمليات البحرية في المياه الإقليمية الصومالية؛ وعلى ضرورة تقديم مرتكبي أعمال القرصنة إلى العدالة.

وبالإضافة إلى تلك القرارات، لدينا أيضا غيرها من الصكوك القانونية الإقليمية والدولية المعمول بها، بما في ذلك مدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، التي تم إنجازها تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون

البحار. ونرحب بالجهود التي بذلتها البلدان التي شاركت في العمليات البحرية التي ينفذها أساسا الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. إن انتظام وفعالية تلك العمليات حققا انخفاضا ملحوظا في عدد الهجمات ضد السفن التجارية قبالة الساحل الصومالي.

ولا تزال غابون ترى أنه ينبغي معالجة مشكلة القرصنة من خلال وضع استراتيجية شاملة لتسوية الأزمة الصومالية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تتناسب استجابة المجتمع الدولي مع مختلف التحديات التي تواجه البلد. كما ينبغي لتلك الاستجابة أن تكون ثمرة قدر أكبر من التعاون الفعال والمنسق والمتضافر بين أصحاب المصلحة المعنيين في عملية تسوية الأزمة الصومالية. ومن شأن هذا النهج الشامل أن يساعدنا على إدراك أن القرصنة هي في الواقع عرض لظاهرة أوسع وأعمق تشكل تهديدا للسلام والأمن ليس في الصومال فحسب، وإنما أيضا في منطقة القرن الأفريقي بأكملها.

من أجل الاستجابة بشكل أفضل لهذا القلق الإقليمي، من الأهمية بمكان معالجة مسألة تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان المنطقة. ويتضمن ذلك تدريب حرس السواحل وتحسين النظم القضائية ووضع آلية فعالة لتبادل المعلومات. وحالما تُبنى هذه القدرات، ستتمكن هذه البلدان من ضمان السيطرة الكاملة على مناطقها الساحلية ووضع نظم وطنية ملائمة لمراقبة الأسلحة والذخائر وتسيير الدوريات في المناطق البحرية الخاضعة لسيادتها. إن قيام الأمم المتحدة بإنشاء صندوق استئماني خاص لتمويل النفقات المرتبطة بملاحقة القراصنة وسجنهم، وتعزيز القدرات القضائية في المنطقة، وعمل فريق الاتصال كلها أمور تمثل جزءا من استجابة شاملة للمشكلة الصومالية.

ولذلك، ليس من الصعب فهم سبب تأكيدنا للحاجة إلى رؤية مشكلة القرصنة من خلال منظور انعدام الأمن في البر الصومالي وعدم الاستقرار السياسي في ذلك البلد اللذين هما السببان الجذريان لانعدام الأمن في البحر. وذلك هو النهج الذي يعتمده الاتحاد الأفريقي سعيا لحل هذه الأزمة. وفي كامبالا، في تموز/يوليه ٢٠١٠، أكد مجددا رؤساء الحكومات والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي دعوتهم لعقد مؤتمر دولي يُكرس لدراسة متعمقة لأسباب القرصنة، بما في ذلك الشروع في تنفيذ عملية تفضي إلى اعتماد صك لمكافحة هذه الظاهرة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي والبشري واللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تتمثل إحدى مهامها في الإسهام في استعادة سيادة القانون في البلد. وسيسهم تعزيز الالتزام الدولي بتحقيق الاستقرار في الصومال وتوطيد مؤسساته القضائية والأمنية والإدارية، بالتأكيد، في تحسين الحالة في البحر وتحقيق السلام الدائم في القرن الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

لا تزال الحالة في الصومال في جوهر اهتمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ورغم الجهود المبذولة، بما فيها عملية حفظ السلام الكبيرة للاتحاد الأفريقي، لا تزال الحالة في البلد غير مستقرة. ويتطلب تطبيعها على المدى البعيد نهجا شاملا، بما في ذلك إنشاء عملية سياسية واسعة وتمثيلية تحت قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية. وينبغي أيضا تعزيز فعالية جهود حفظ السلام الإقليمية بتقديم الدعم الدولي المناسب.

وهناك عامل خطير يغذي انعدام الاستقرار في الصومال وفي المنطقة دون الإقليمية هو تزايد مشكلة القرصنة. وحل هذه المشكلة بصورة فعالة يرتبط ارتباطا

وثيقا بتحقيق التطبيع الشامل للحالة في البلد. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة إلى بذل جهود ملموسة ومستقلة لقمع القرصنة، بما في ذلك من خلال محاكمة القراصنة. ولهذا السبب أيد الاتحاد الروسي اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٩١٨ (٢٠١٠) وعقد جلسة اليوم، التي يجب أن تعطي الزخم لمواصلة تحسين الوسائل القانونية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وأعرب عن شكري للأمين العام، وللسيدة أوبراين وأعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة. ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره (S/2010/394)، الذي يتضمن استعراضا مفصلا لمزايا وعيوب الخيارات المختلفة لتنظيم محاكمة القراصنة، بما في ذلك إنشاء هيئات قضائية خاصة. ويشكل هذا، في رأينا، أساسا سليما للمزيد من العمل.

ونتشاطر ما خلص إليه الأمين العام بأن حل مسألة الإفلات من العقاب عامل هام في مكافحة خطر القرصنة. فإذا استمر القراصنة في الإفلات من العدالة، فمن شأن هذا أن يشجعهم على القيام بالمزيد من هذه الأعمال المشينة. ونتفق أن الهدف النهائي للجهود الدولية في هذا الصدد ينبغي أن يكون هو مساعدة الصومال على بناء قدرته لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

ونلاحظ الجهود التي تبذلها الدول، لا سيما دول المنطقة، والمنظمات الدولية لتقديم القراصنة للعدالة. وتثبت الأرقام الواردة في التقرير عن عدد القضايا العالقة المتصلة بالقرصنة تحقيق بعض النجاح في هذا الميدان. وفي الوقت نفسه، وإذ لا يغيب عن بالنا حجم المشكلة، لا بد أن نلاحظ أننا ما زلنا بعيدين عن التوصل إلى حل ناجع. وهناك قضايا عديدة عندما أُطلق فيها سراح قراصنة مشتبه بهم محتجزين، وذلك ليس نتيجة لنقص الأدلة بل بسبب الصعوبات المتعلقة بالإجراءات القانونية ضد القراصنة. وتظهر الأحكام الأخيرة التي صدرت مؤخرا في قضايا متعلقة بالقرصنة، بما في ذلك في الدول ذات النظم القضائية المتقدمة، مدى تعقد هذه المهمة نتيجة، في جملة أمور، لخصوصيات التشريعات والممارسات القانونية المتبعة. وفي الوقت الحالي، فإن أغلب الذين قدموا للعدالة من مرتكبي هجمات القرصنة هم من الرتب الدنيا، الذين غالبا ما يقومون بأعمال القرصنة نتيجة لليأس الذي يسببه الفقر. وفي غضون ذلك، فإن العقول المدبرة لأعمال القرصنة، والأشخاص الرئيسيين وراء هذا النشاط الإجرامي يفلتون من العدالة. ويجب ردم هذه الهوة الظاهرة – وإلاّ فإنه لا يمكننا أن نتوقع إحراز أي تقدم حقيقي في مكافحة القرصنة.

وتواجه دول المنطقة المشكلة الملحة المتمثلة في محدودية القدرات القضائية والإصلاحية، التي تمنعها من إيجاد استجابات مناسبة على المستوى الوطني. وكينيا خير مثال في ذلك الصدد. فلقد أخذت الاستثمارات في تطوير البنية التحتية القضائية في ذلك البلد تؤتي ثمارها، وبصورة كبيرة نتيجة للدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي نقدره عاليا. ومع ذلك، وكما أبرز تقرير الأمين العام، ما زالت المنطقة يعوزها الشريك القوي المستعد لتحمل العبء الرئيسي في محاكمة القراصنة. ولم تتمخض المحاولات، حتى الآن، لتشاطر هذا العبء عن نتائج ملموسة. وإذ نقوم بتحليل الحالة الناشئة، فإننا نقتنع بصورة متزايدة بأن التسوية الشاملة لمشكلة إفلات القراصنة من العقاب مستحيلة بدون توسيع نطاق المشاركة الدولية.

وندعو إلى استمرار العمل على تعزيز قدرات نظم إنفاذ القانون المحلية ونقدر مساهمات الدول والمنظمات الدولية في تمويل هذا النشاط. وفي الوقت نفسه، فإن نقطة مبدئية بالنسبة لنا هي أن نبقي في جدول الأعمال الخيارات

الأخرى لإنشاء آليات إضافية لمحاكمة القراصنة. ونرى أن المزيد من الخطوات الممكنة في هذا المجال بحاجة إلى المقارنة مع فعالية الجهود القائمة. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى إجراء تقييمات منتظمة للتقدم المحرز في الإجراءات القانونية ضد القراصنة في المحاكم الوطنية في المنطقة والدول الأخرى.

ونرحب باعتزام الأمين العام تعيين مستشار خاص للمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة ساحل الصومال.

ولا يزال الاتحاد الروسي يعتقد أنه، من منظور طويل الأجل، سيكون أفضل حل هو إنشاء آلية قضائية دولية على الصعيد الإقليمي، يكمل اختصاصها الولايات القضائية الوطنية. ومن شأن هذا الخيار ألاّ يوفر الاتساق في تطبيق القانون وكفالة احترام الحقوق الإجرائية للقراصنة المشتبه فيهم فحسب، بل من شأنه أيضا أن يشمل الأفراد المشاركين في القرصنة الذين لا تطالهم يد العدالة اليوم.

أما بخصوص الشواغل المتعلقة بتكاليف المحكمة الخاصة لمكافحة القرصنة، نود أن نشير إلى أن التكاليف المتعلقة بإنشائها – تقدر حاليا بحوالي ٥٠-٦٠ مليون دولار – وهي أقل بكثير من إجمالي الخسائر الناجمة عن القرصنة – ١٥ مليار دولار سنويا، حسب بعض التقديرات. ونود أن يستمر فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال في معالجة هذه المسألة على أساس تقرير الأمين العام، في جملة أمور.

وفي الختام، نحث الدول على الاستمرار في التركيز على مشكلة محاكمة القراصنة. وتبقى المهمة الهامة في هذا الصدد هي بذل الجهود لتحديد المسؤولية القانونية عن أعمال القرصنة في التشريعات الوطنية، وكذلك زيادة التعاون الدولي في هذا المجال.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ أعضاء المجلس والمشاركين الآخرين بأن الرئاسة لا تعتزم تعليق الجلسة لتناول الغداء. أعطي الآن الكلمة لممثل الدانمرك.

السيد لورسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إعطاء الكلمة للدانمرك. تؤيد الدانمرك البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي لاحقا في هذه الجلسة. وفضلا عن ذلك، نود أن نقدم بعض التعليقات.

إن الهجمات التي يشنها القراصنة انطلاقا من المياه المجاورة لمنطقة القرن الأفريقي تهدد الأمن الإقليمي والاقتصاد العالمي وأمن البحارة. ولذلك من الضروري والمشروع للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتخذ إجراء لقمع هذه الجريمة. والمجتمع الدولي بحاجة إلى العمل معا لوضع حد لإفلات القراصنة من العقاب. وتكفل محاكمة القراصنة العدالة، بمفهوميها الواسع وكذلك بصورة ملموسة بالنسبة للبحارة الذين أصبحوا ضحايا القرصنة.

ولذلك فإن كفالة محاكمة القراصنة هي من نواح كثيرة حجر الزاوية لمكافحة القرصنة على الصعيد الدولي. لقد أحرز تقدم، من جهة، نتيجة لفعالية العمل الذي يقوم به فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال. وفي الوقت نفسه، تظهر الإحصاءات أن ٦٠ في المائة تقريبا من القراصنة الذين ألقت السفن الحربية في المنطقة القبض عليهم أو عرقلت عملهم لم تتم محاكمتهم بعد. وبعبارة أخرى، ما زال هناك عمل علينا أن ننجزه. ولذلك ستبقى مسألة المحاكمة مدرجة في جدول أعمال الفريق العامل الثاني المعني بالمسائل القانونية، التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال.

وترحب الدانمرك بتقرير الأمين العام (S/2010/394)، الذي يظهر التزام الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن،

بالإسهام في وضع حد لإفلات المشتبه في قيامهم بأعمال بالقرصنة من العقاب. واعتزام الأمين العام تعيين مستشار خاص دليل آخر على هذا الالتزام. والدانمرك، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالمسائل القانونية، تتطلع إلى التعاون الوثيق مع جميع الشركاء، بما في ذلك الأمانة العامة والمستشار الخاص. وسندعو المستشار الخاص للمشاركة في الاجتماع القادم للفريق العامل المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى تقرير الأمين العام. لقد قامت الدانمرك بدراسة التقرير دراسة دقيقة – بصفتنا الوطنية وبصفتها رئيس الفريق العامل الثاني. ونتفق مع الحلول التي حددها التقرير لمحاكمة القرصنة، ويسرنا أن نلاحظ أن نتيجة المناقشات في الفريق العامل قد جسدها التقرير على النحو الواجب.

وأنا متأكد أن المجلس يدرك أن الفريق العامل الثاني قد ناقش إلى حد كبير مسألة محاكمة القراصنة. بينت مناقشات الفريق العامل، حتى الآن، تفضيل إمكانية إقامة آلية تخصص فيها المحاكم الموجودة في دولة أو أكثر من دول المنطقة لمحاكمة القراصنة. وسيكون هذا بدعم مكثف ماليا وفيما يتعلق بالموظفين من البلدان والمنظمات الأخرى. ويبدو أن هذا النموذج محدد أيضا في تقرير الأمين العام. وفي هذا السياق، من المهم الإشادة باستعداد وجهود دول المنطقة لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة. لكن يجب أن تدرك الدول الأخرى، ودول المنطقة، أن لها مصلحة قوية في تيسير محاكمة القراصنة.

وأخيرا، أود أن أضيف أن على جميع الدول أن تفحص نظمها وتتخذ الخطوات الضرورية لكفالة أن تتيح تشريعاتها الوطنية ولاية على القراصنة الصوماليين – ثم تحاكم بالفعل القراصنة في إطار ولاياتها. وبوجه خاص، على دول العلم المرفوع على السفن التجارية مسؤولية النظر في الكيفية التي يمكن بها أن تحاكم القراصنة. وينبغي أن ندرك جميعا أن العديد من القيود التي تعيق المحاكمة الوطنية ستنطبق على آلية المحاكمة المدعومة دوليا، وأنه يتعين معالجتها بغض النظر عن الآلية المختارة للمحاكمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في شكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والسماح لنا بالمشاركة فيها. كما نهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/394) وأن أعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمتها السيدة أوبراين.

تشكل الحالة في الصومال تحديا كبيرا ومصدر قلق في ما يتعلق باستقرار القارة الأفريقية عموما والقرن الأفريقي بصفة خاصة. إن مسألة القرصنة قبالة ساحل الصومال، كما أشارت جنوب أفريقيا في العديد من المناسبات، لا يمكن بل ولا ينبغي التصدي لها بمعزل عن الحالة السياسية والاجتماعية الاقتصادية والإنسانية في ذلك البلد.

وخلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في كمبالا في تموز/يوليه هذا العام، أكد الاتحاد الأفريقي مجددا دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وأدان بأشد العبارات، الهجمات الإرهابية والعنف الذي ترتكبه حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والشعب الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأدانت القمة كذلك الهجمات الإرهابية الخسيسة التي ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء في كمبالا في ١١ تموز/يوليه. ودعت المجتمع الدولي بأسره إلى عزل الأفراد والكيانات والدول المتورطة في أعمال

إرهابية والتي تقوض أعمالها عملية السلام والمصالحة في الصومال، فضلا عن الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي، واتخاذ جميع التدابير اللازمة ضدها.

إن هجمات الأمس المأساوية في مقديشو، التي أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين أبرياء وأعضاء في البرلمان، مظهر من مظاهر الأزمة الجارية في الصومال. وتدين جنوب أفريقيا تلك الهجمات بأشد العبارات الممكنة.

لقد أبدى الاتحاد الأفريقي التزامه بحل النزاع الصومالي عن طريق الالتزام بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بقوات إضافية. ومع وضع هذا في الاعتبار، كررت القمة دعوتها إلى المجتمع الدولي ككل، خاصة مجلس الأمن، للاضطلاع بدوره الحق من أجل تحقيق السلام في الصومال، بما في ذلك من خلال تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ناشدت جمعية الاتحاد الأفريقي المجتمع الدولي حشد موارد تتناسب مع جسامة التحديات التي يواجهها الصومال والمنطقة.

وإضافة إلى ذلك، توضح القرارات ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨) بشأن الحالة في الصومال بجلاء الجهود التي تبذل لمكافحة القرصنة. لكن من المهم ملاحظة أن قرار الجمعية العامة ١١١/٦٣، المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، يشدد على أن تلك القرارات ”لا تسري إلا على الحالة في الصومال ولا تمس حقوق الدول الأعضاء أو التزاماتها أو مسؤولياتها المنصوص عليها في القانون الدولي“ (القرار ١١١/٦٣، الفقرة ٦٦).

وإذ أنتقل إلى مسألة مكافحة القرصنة في الصومال، أود أن أدلي ببضع نقاط. أكد الاتحاد الأفريقي وجنوب أفريقيا أن القرصنة قبالة ساحل الصومال ليست سوى عرض من أعراض التحديات الأوسع المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية التي يعاني منها الصومال منذ عدة عقود، والتي تجاهلها، للأسف، المجتمع الدولي باستمرار.

ولا يمكن التصدي لحالة القرصنة في مياه الصومال وفي أعالي البحار إلا في سياق التماس السلام والأمن في البر. ولذلك لا بد من أن يكون إيجاد حل سياسي للصراع في الصومال وإرساء السلام والأمن هو الهدف النهائي للتعامل مع التحدي الذي تشكله القرصنة والتوصل إلى حل شامل ودائم لذلك التحدي. ويمكن التوصل إلى هذا الحل الشامل عن طريق تعزيز وبسط سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية، خاصة قدراتها للشرطة والأمن، عن طريق مواصلة بذل الجهود الدبلوماسية والعسكرية ضد المخربين وعن طريق البدء بجدية مرة أخرى في عملية سلام سياسية في الصومال استنادا إلى عملية جيبوتي.

ومن بين العوامل الأخرى، تذرع القراصنة تبريرا لأعمالهم بصفة خاصة بالصيد غير المشروع الذي تقوم به سفن أجنبية في المياه الإقليمية الصومالية ومياه المنطقة الاقتصادية الخالصة، والإلقاء غير المشروع للنفايات السامة قبالة ساحل الصومال. ولذلك ينبغي أن تحترم جميع الدول الأعضاء وشركات المواطنة الدولية التزاماتها وفقا للقانون البحري الدولي وأن تكف عن الاستغلال غير المشروع لموارد الصومال الطبيعية أو ممارسة أنشطة الإلقاء غير المشروعة. وإضافة إلى ذلك، وكما أشار كثيرون، بموجب المادة ١٠٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على جميع الدول واجب التعاون في قمع القرصنة في أعالي البحار قرب الصومال.

ولذلك فإن مواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا غنى عنه بغية مساعدة الحكومة في مقاومة التحدي العسكري الذي تواجهه. غير أنني، أكرر أن مجلس الأمن لا بد أن يتحمل مسؤوليته، على النحو الوارد في

الميثاق، عن صون السلم والأمن الدوليين. ونتطلع إلى نشر بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة يمكن أن تتولى في نهاية المطاف المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولا يمكن أن يواصل مجلس الأمن تجنب مسألة الصومال. إن مسؤولية المجلس الأساسية تشمل تعميق جذور السلام في الصومال، وبالأسلوب الذي أعرب عنه المجلس للقوات الأفريقية المشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لقد خصص المجتمع الدولي ملايين الدولارات لإقامة وجود بحري دولي في المياه الصومالية وحولها. وفي حين أن هذه الاستثمارات موضع ترحيب، فمن المهم أيضا الاستثمار في إيجاد قدرة لخفر السواحل تحت سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتمكين الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون من أجل القيام بمهام الشرطة التي يمكن أن تشكل رادعا للقراصنة المحتملين.

وأخيرا، يتعين التقيد بقرار الاتحاد الأفريقي حظر دفع الفدية، الذي اتخذ في القمة الثالثة عشرة في عام ٢٠٠٩، وجرى التأكيد عليه مجددا في القمة الأخيرة، حيث أن هذا أحد الأشكال الرئيسية لتمويل هذه الجماعات. ومن المسلم به على نطاق واسع أن دفع الفدية يديم المشكلة، حيث يساعد في تمويل المزيد من الأنشطة غير المشروعة في كل من البر والبحر. وفي هذا الصدد، ينبغي بدلا من ذلك أن يكون التركيز على إيجاد فرص مدرة للدخل في القرى الساحلية كبديل للفرص المربحة المرتبطة بالقرصنة.

وترى جنوب أفريقيا أيضا أن من المهم إنشاء وتنفيذ أفضل وأنسب الآليات، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، حتى يشعر القراصنة بشدة القمع الكامل وقوة القانون الدولي، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام.

وفي الختام، يستلزم التصدي للقرصنة حول المياه الصومالية بطريقة دائمة مزيجا من الاستراتيجيات السياسية والاجتماعية الاقتصادية والأمنية كي يتحقق الأثر المنشود. إن التركيز حصريا على واحدة، بدون الأخرى، مآله تحقيق نجاح محدود، أو على أفضل تقدير نجاح في الأجل القصير فحسب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لأولئك المتضررين من الهجوم العنيف في مقديشو أمس.

إن سفينة من كل عشرين سفينة تمر عبر خليج عدن مملوكة للنرويج. ولمكافحة مشكلة القرصنة المتنامية، تشارك النرويج بنشاط في كل المحافل الدولية ذات الصلة. وهدفنا هو توفير قدر أكبر من الحماية للسفن وأفراد طواقمها ودعم أولئك الذين يشاركون في محاكمة القراصنة وسجنهم.

تشدد النرويج كثيرا على دعم حلول أفريقية لمشكلة القرصنة. وأود بصفة خاصة أن أشكر حكومتي كينيا وسيشيل على دوريهما الرائدين. وتعد دول أخرى إسهاماتها التي تستحق الترحيب. وتستحق تلك الدول التقدير على ما تبذله من جهود.

إن الإفلات من العقاب على القرصنة يبعث رسالة خاطئة. وإنه ببساطة لأمر مرفوض أن يطلق سراح المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة رغم توفر الأدلة الكافية ضدهم. إن هذا يقوض مصداقية وفعالية وجود القوات البحرية. ولا بد من تقديم القراصنة للعدالة وفقا للمبدأين المقبولين على نطاق واسع، مبدأ لزوم اتباع الإجراءات القانونية الأصولية واحترام حقوق الإنسان التي تنطبق على هذه الحالة.

وتقدر النرويج تعامل المجلس مع هذه المسألة منذ البداية الأولى. ونرحب بقوة بتقرير الأمين العام

(S/2010/394)، الذي يؤكد مرة أخرى على حجم المشكلة وإلحاحيتها. إن الحل الأمثل يكمن في قيام الصومال بمحاكمة وسجن قراصنته. وهذا بالفعل هو الحال في أجزاء من الصومال، وهذه الجهود المحلية ينبغي التشجيع عليها. ومع ذلك لم يصبح تسليم المجرمين إلى الصومال خيارا متاحا بعد. وبالتالي نحتاج إلى آليات بديلة تعمل بصورة جيدة لمحاكمة القراصنة.

والنقطة التي نختلف فيها هي أن محاكمة وسجن القراصنة ينبغي أن يتما في المنطقة بالقرب من المكان الذي ترتكب فيه أعمال القرصنة الفعلية. وثمة أسباب عديدة لذلك. وأولها وأهمها الآثار الوقائية والرادعة التي تترتب على المحاكمة والسجن. وبالإضافة إلى ذلك تشكل اعتبارات التقاليد والاعتبارات اللغوية والأسرية حججا قوية. ومما يتسم بالأهمية أيضا تناسب المردود مع التكاليف والجوانب العملية.

إننا نؤمن إيمانا قويا بلزوم تشاطر الأعباء المالية. وقد سبق للنرويج أن ساهمت بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ يورو للصندوق الاستئماني لفريق الاتصال. واليوم أود أن أعلن أننا سنضاعف مساهمتنا في الصندوق. ونشجع جميع الدول المتضررة أن تحذو حذونا لكفالة أن يتمكن الصندوق من مواصلة عمله الطموح. وتؤمن النرويج بأن أموال الصندوق الاستئماني يجب أن تصرف بالدرجة الأولى على بناء القدرة في قطاع العدالة في دول المنطقة التي توافق على استقبال القراصنة لمحاكمتهم. وأموال الصندوق يجب أن تصرف أيضا على المشاريع المنفذة في الدول التي تعلن عن استعدادها لمحاكمة القراصنة. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي استخدام أموال الصندوق الاستئماني لتقوية قطاع العدالة في الصومال. وعلى الأمد القصير يجري تحديث قطاع السجون لتوفير إمكانية أن يقضي القراصنة الذين صدرت بحقهم في أماكن أخرى أحكام بالسجن مدة حكمهم في صوماليلاند وبنتلاند.

والإعلان عن إجراء المحاكمات في النظم القضائية في دول المنطقة يمثل الخيار الأفضل من وجهة نظر النرويج. فهو يعزز تشاطر الأعباء ويعزز قطاع العدالة ويحول دون خلق نظام من طبقتين يعامل بموجبه القراصنة بصورة مختلفة عن المجرمين الآخرين.

وستواصل النرويج متابعة هذه المسألة عن كثب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد تسمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يعلن وفدي تأييده للبيان الذي سيدلَى به فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. وأود بالنيابة عن وفد أوكرانيا أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى دعوة أوكرانيا للمشاركة فيها.

وتقديرنا موصول أيضا إلى الأمين العام على عرض تقريره عن الخيارات الممكنة للمساعدة على بلوغ هدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال (S/2010/394).

ترحب أوكرانيا بالإجراءات التي دأب مجلس الأمن على اتخاذها في سبيل مكافحة القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال. وتقدم الوثيقة المعروضة على مجلس الأمن اليوم تفاصيل الخيارات الممكنة للنجاح في محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. وتولي بلادي، بصفتها مشاركا في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، أهمية بالغة لحقيقة أن أعمال الفريق قد أخذت في الاعتبار في تقرير الأمين العام.

وتؤيد أوكرانيا فكرة تحسين المساعدة في بناء قدرة دول الإقليم لمحاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال

القرصنة والسطو المسلح في البحر وتثني على الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لبلوغ تلك الغاية.

وفي الوقت ذاته يقف بلدي على أهبة الاستعداد للمشاركة بهمة في مزيد من المناقشة حول إمكانية استحداث آلية دولية أو إقليمية – وطنية ذات عنصر دولي بهدف تقديم القراصنة إلى العدالة وتوفير ترتيبات السجن الكافية.

وأثناء المناقشة العامة التي أجرتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين حثت أوكرانيا المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده العملية لمحاربة القرصنة في البحر (انظر A/64/PV.4). وطرح بلدي عددا من المقترحات لذلك الغرض، وقد تم بالفعل تنفيذ بعضها بنجاح، مثل المقترح الخاص بمعالجة مشكلة القرصنة بطريقة أوسع في إطار الجمعية العامة.

ويجدر التذكير بأن الجلسة العامة غير الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن القرصنة البحرية في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ بينت قيمة تلك المناقشات المستفيضة وقدمت مساهمة ملموسة في الجهود الدولية لمحاربة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال بطريقة جامعة تشمل الاعتبارات السياسية والأمنية واحتياجات إدارة الحكم والاحتياجات الإنسانية للبلد.

لقد أصبحت هجمات القراصنة مشكلة ضخمة للعالم كله. وإن الثغرات الموجودة في القانون الدولي تجعل تناول المسألة أكثر صعوبة. ففي معظم الحالات تكتفي القوات البحرية الأجنبية بنزع سلاح القراصنة ثم تفرج عنهم. وبديهي أن الحاجة إلى إطار قانوني فعال يمكن تطبيقه في محاربة القرصنة والسطو المسلح في البحر تظل شديدة. وتثني أوكرانيا على الدول التي عدلت قانونها المحلي من أجل تجريم أعمال القرصنة وتيسير محاكمة القراصنة المشتبه في ارتكابهم للجرائم أمام المحاكم الوطنية، تمشيا مع القانون الدولي الساري، بما في ذلك الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته يفتقر القانون المحلي في عدد من الدول إلى أحكام تقضي بتجريم القرصنة، مثلما يفتقر إلى الأحكام التي تنص على الإجراءات الواجب اتباعها للمقاضاة الجنائية الناجحة ضد القراصنة المشتبه فيهم. ومن رأينا أن الافتقار إلى اتفاق قانوني دولي معني بكيفية مقاضاة القراصنة الصوماليين يقوض جهود استئصال القرصنة في المنطقة. لذلك يعتزم بلدي أن يقدم إلى الجمعية العامة أثناء دورتها الخامسة والستين مشروع اتفاقية شاملة معنية بمحاربة القرصنة والسطو المسلح في البحر. ويحدونا الأمل أن نتمكن عن طريق ذلك من المساهمة في عملية محاربة الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في البحر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد مويتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على منحي فرصة مخاطبة مجلس الأمن بشأن مشكلة القرصنة.

يود وفدي بادئ ذي بدء أن يدين بأشد لهجة ممكنة الهجوم الإرهابي الذي نفذ في مقديشو يوم أمس وخلف عشرات الموتى، بمن فيهم أفراد من الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية. إن ذلك الهجوم يقدم برأينا دليلا على الخطورة الشديدة للحالة التي يجد ذلك البلد نفسه فيها، والتي لا تشكل مسألة القرصنة سوى أحد أعراضها التي يجب أن تعالج بجهود واسعة منسقة يلزم أن يبذلها المجتمع الدولي بغية تحقيق الاستقرار في الصومال.

لقد تحولت القرصنة إلى مشكلة معقدة ومستمرة وقد تحولت بسرعة إلى وحش ضخم متعدد الرؤوس، وبآثار مترتبة على الكثير من المجالات، بما فيها التجارة وتكاليف

ممارسة الأعمال الحرة والإرهاب وغسل الأموال، على سبيل المثال لا الحصر. إن حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال تركت وطأة سلبية على اقتصادات بلدان المنطقة. وإن الإخلال بسير التجارة البحرية عمل على رفع تكاليف التأمين والشحن إلى مستويات عالية، فألحق الضرر بقدرة شركات الأعمال التجارية على التنافس. وفي الوقت ذاته، يعاني قطاع السياحة معاناة كبيرة لأن التهديد بالاختطاف على يد القراصنة ما فتئ يزرع الخوف في أنفس أصحاب السفن السياحية مما يدفعهم إلى الابتعاد عن الإقليم.

وحكومة كينيا تؤمن بأن مشكلة القرصنة تتطلب نهجا شموليا أكثر تنسيقا. وهذا النهج ينبغي أن يسترشد بمبادئ العدالة وتشاطر المسؤولية الدولية. ففي الحرب ضد القرصنة، التي تعتبر مشكلة دولية، ينبغي لنا أن نسعى إلى تشجيع أعضاء المجتمع العالمي على أن يضطلع كل منهم بدوره من أجل دعم القدرة المؤسسية للصومال.

ولئن كان المجتمع الدولي قد بذل جهودا لمعالجة مشكلة القرصنة، فإننا نؤمن بأنه يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة. وفي هذا الصدد نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٩١٨ (٢٠١٠) ويحدونا الأمل أن يجري تكثيف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإدراك المشكلة من المنظور المبين في ذلك القرار.

وتود كينيا أن تثني على العمل الذي يضطلع به فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. هذه مساهمة دولية هامة في الحرب على القرصنة. ومما يتسم بأهمية مماثلة الصندوق الاستئماني الدولي المنشأ حديثا لدعم مبادرات الدول الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. إن الصندوق الاستئماني ينطوي على إمكانية هائلة لدعم جهود الدول المنخرطة في الكفاح ضد القرصنة.

لقد عوملت أعمال القرصنة بموجب القانون العرفي الدولي دائما على أنها جرائم خاضعة للولاية القضائية العالمية، مما يتيح لأي دولة إمكانية القبض على القراصنة أينما كانوا في المياه الدولية ومحاكمتهم. وفي هذا الصدد، اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات رئيسية ترمي إلى التصدي لمسألة القرصنة، بما في ذلك القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، الذي يأذن للسفن التابعة لسلاح البحرية المنتشرة التي تقوم بدوريات لمكافحة القرصنة بالدخول إلى المياه الإقليمية للصومال، واتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة في الصومال، والقرار ١٨٥١ (٢٠٠٨) الذي يأذن بالعمل في البر. ومن الحصافة تركيز جهود مكافحة القرصنة على سواحل الصومال بغية استهداف القراصنة وهم ينتشرون في البحر. ومن شأن ذلك أن يبقي المنطقة البحرية تحت المراقبة.

إن دفع أصحاب السفن فدية هو أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في زيادة حوادث القرصنة. وينبغي للسياسة القوية التي تنتهجها الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة أن تشمل ردا موحدا ومتعمدا على طلبات الفدية، بغية تفادي ما يُشاهد اليوم من رد فعل فردي لأصحاب السفن بدافع الخوف.

ويتعين على الأمم المتحدة وضع إطار قانوني واضح لإجراء محاكمات فعالة وذات مصداقية وحسنة التوقيت في البر للمعتقلين من المشتبه في أنهم قراصنة. والترتيبات الحالية التي شهدت تسليم قراصنة ومحاكمتهم في كينيا وفي دول مجاورة تلقي عبئا ثقيلا على تلك البلدان، ويتضح أنه يتعذر استدامتها في المدى البعيد. ومسألة وجود عمليات وآليات أفضل لكفالة محاكمة المشتبه في أنهم قراصنة وسجن المدانين منهم هامة للغاية. ولقد أحطنا علما بتوصيات الأمين العام بشأن مختلف الخيارات الرامية إلى التصدي للمسألة، ونتطلع إلى اعتماد أفضل خيار في المستقبل.

ولن يجري القضاء على القرصنة في الصومال ما لم يترسخ الاستقرار في البلد نفسه. فالقرصنة في الصومال ترتبط ارتباطا مباشرا بفشل مؤسسات الحكم في دولة الصومال. ويتعين على أي حلول شاملة للقرصنة، إذا، أن تنطوي على عمليات ميدانية بغية تحقيق الاستقرار في البلد نفسه، وكذلك تقويض الملاذات الآمنة للقراصنة وتدمير بنيتهم التحتية على الصعيد الدولي. ولدى السعي إلى إيجاد حل نهائي لمسألة القرصنة، من المهم بالتالي أن نستهدف إيجاد حل دائم للحالة السياسية في الصومال، بما في ذلك معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت القرصنة وسيلة جذابة لشباب الصومال بحيث تكون مورد رزق لهم. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على القيام بعمل أقوى لمساعدة الصومال على العودة إلى الحياة الطبيعية.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس على التزام كينيا الراسخ بجميع الجهود الإقليمية والدولية التي تسعى إلى التصدي لمشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وتحقيق سلام واستقرار مستدامين في ذلك البلد الواقع في شرق أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر شويغر، القائم بالأعمال في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد شويغر (تكلم بالإنكليزية): شكرا، السيد الرئيس، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. إن البلدين المرشحين تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والبلدان المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، تؤيد هذا البيان.

في البداية، اسمحوا لي بأن أعرب عن أشد الإدانة للهجوم الفظيع الذي وقع في مقديشو يوم أمس. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تعازينا للممثل الدائم للصومال، وللمؤسسات الاتحادية الصومالية، وللشعب الصومالي، ولأسر الضحايا.

إن الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما كاملا بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في إطار استراتيجية شاملة تكون فيها ملكية الدول الإقليمية حاسمة لأنها تعاني من التداعيات الرئيسية للقرصنة. ولقد قامت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، الليدي أشتون، بزيارة إلى المنطقة في أيار/مايو، للتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي سيدعم جهود المنطقة للتوصل إلى حلول لمكافحة القرصنة، وتولي زمام القيادة في ذلك الصدد. ودعم الاتحاد الأوروبي مؤخرا أول حلقة عمل إقليمية بشأن القرصنة في شرقي وجنوبي أفريقيا، نظمتها السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، ولجنة المحيط الهندي، وانعقدت في سيشيل بتاريخ ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه. وأظهرت حلقة العمل هذه تضامنا إقليميا حقيقيا وملكية بازغة. ونتطلع إلى الاجتماع الوزاري الثاني، الذي سينعقد في موريشيوس خلال تشرين الأول/أكتوبر، حيث يُتوقع من البلدان الإقليمية تقديم واعتماد استراتيجية وخطة عمل بشأن القرصنة. وأعرب الاتحاد الأوروبي بالفعل عن استعداده لتأدية دور استباقي داعم من خلال الإسهام في تنفيذ هذه الاستراتيجية الإقليمية.

وثمة جانب هام لمكافحة القرصنة هو إجراء محاكمة فعالة لمن يُشتبه في أنهم قراصنة من المحتجزين في سياق العمليات. ونحن ممتنون لشركائنا في المنطقة، الذين يظهرون حسن القيادة في هذا الصدد. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة إلى كينيا منذ أيار/مايو ٢٠٠٩، وإلى سيشيل أيضا منذ أوائل عام ٢٠١٠، بغية استيعاب الطلبات الإضافية التي تتلقاها أنظمتها القضائية، نتيجة استلام ومحاكمة المنقولين إليها ممن يُشتبه في أنهم قراصنة. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ هذه البرامج. وهذا مثال على نجاح التنسيق والتعاون في ما بين الاتحاد الأوروبي

والأمم المتحدة والبلدان الإقليمية، بيد أن هناك بالتأكيد مجالا لمزيد من العمل. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى بلدان أخرى متضررة من القرصنة في المنطقة، بغية مساعدتها على تطوير قدرتها القضائية حسبما تتوخاه مدونة جيبوتي لقواعد السلوك. ونشجع على تقديم المزيد من الإسهامات من الدول إلى الصندوق الاستئماني الدولي لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة.

ونأمل أيضا أن تتحسن الظروف في الصومال، بغية تمكين السلطات الصومالية من تحمّل المزيد من المسؤوليات بشكل تدريجي في محاكمة القراصنة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذا المنظور بصورة خاصة، بما في ذلك عن طريق إعادة بناء السجون ودعم العملية القضائية، وهما جزء من برنامج للاستجابة على نطاق أوسع يموله الاتحاد الأوروبي في مجال سيادة القانون والأمن. ويمكن أيضا النظر في تدابير دعم إضافية في المستقبل، وذلك يعتمد على التزامات الأطراف ذات الصلة بمكافحة القرصنة.

ويعمل الاتحاد الأوروبي كذلك لبناء القدرة البحرية على الصعيد الإقليمي بالتنسيق الوثيق مع شركاء دوليين آخرين، ولا سيما المنظمة البحرية الدولية، بغية مساعدة الدول الساحلية الإقليمية على التصدي بشكل أفضل للقرصنة والسطو المسلح للسفن، فضلا عن أخطار أخرى يتعرض لها الأمن والسلامة في المجال البحري. ونحن نشيد بعمل الفريق العامل ١ التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وبجهوده لتنسيق الإسهامات وإعطائها الأولوية في بناء القدرة الإقليمية على مكافحة القرصنة في المنطقة.

وفي حين أن الكثير قد تم إنجازه، فإن مكافحة القرصنة لم تصل بعد إلى نهايتها. ويتعين أن نجد حلا فعالا لمحاكمة واحتجاز القراصنة يكفل الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونحث بلدان المنطقة على تحمّل المسؤولية الجماعية عن مكافحة القرصنة. وينبغي للحل المستدام أن يشمل أيضا تدابير لكفالة تقديم المخططين والمنظمين والممولين لأعمال القرصنة إلى العدالة.

ونرحب بانخراط الأمين العام المتواصل في مكافحة الإفلات من العقاب للمسؤولين عن أعمال القرصنة، ونعكف باهتمام على دراسة تقريره القيّم (S/2010/394) عن الخيارات الممكنة لتعزيز هدف محاكمة وسجن المسؤولين عن أعمال القرصنة. والواضح أن هذه الخيارات التي قدمَتها أيضا بالتفصيل المستشارة القانونية، السيدة أوبراين، تحتاج إلى المزيد من الدراسة مع مراعاة الممارسات الحالية والمنظور البعيد الأمد. ونتطلع إلى النتيجة التي ستسفر عنها المناقشة اليوم، وإلى مناقشة المسألة بشكل إضافي في فريق الاتصال أيضا، مع أخذ المعلومات التي قدمها الأمين العام في تقريره بعين الاعتبار. وفي هذا السياق، نشدد على الدور الهام للفريق العامل ٢ التابع لفريق الاتصال، ونعرب عن التقدير للنشاط الذي يقوم به.

ولقد أحرزت عملية أطلنطا النجاح في تنفيذ ولايتها. لكن المسلّم به أن هذه العمليات البحرية وما يتبعها من محاكمة للقراصنة المحتجزين وسجنهم لا تمثل سوى جانب واحد من مكافحة القرصنة. ويتعين إيلاء المزيد من الاهتمام للحلول الشاملة التي تتصدى للأسباب الجذرية للقرصنة في الصومال. وتكملة لجهود مكافحة القرصنة في البحار، ينبغي للمبادرات على أرض الصومال أن تركز تركيزا شديدا جدا على تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وعلى الإدارات الإقليمية والمجتمعات المحلية عندما يكون ذلك مناسبا، بغية أن تقدم الخدمات الضرورية إلى الشعب الصومالي. وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي جزء من هذا الجهد. والمطلوب مزيد من الدعم لتحسين قطاعي القضاء والسجون في الصومال، فضلا عن مكافحة القرصنة.

ومن هذا المنطلق، فإن المبادرات الإنمائية القائمة، الرامية إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي الدافع إلى القرصنة، تضطلع بدور هام وينبغي تعزيزها. من الأهمية بمكان أن تظل الجهود المبذولة في البَر واحدة من أولوياتنا في أنشطتنا الرامية إلى مكافحة القرصنة على نحو شامل. إن الاتحاد الأوروبي، في إطار اهتماماته الشاملة في الصومال، يدعو جميع الشركاء إلى تعزيز دعمهم وتنسيقه في مكافحة القرصنة بما في ذلك عن طريق تعزيز مبادراتهم في البَر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد ليم يون بون (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد سنغافورة أن يعرب عن عميق تقديره لرئيس مجلس الأمن لعقده هذه المناقشة المفتوحة بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال.

لقد حقق المجتمع الدولي تقدما كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية في التصدي لمشكلة القرصنة في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال. ويجيء ذلك تأكيدا لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الدول المستخدمة للبحار وأصحاب المصلحة الآخرون تكملة للجهود التي تبذلها الدول الساحلية لمكافحة القرصنة وكفالة سلامة عبور السفن للممرات البحرية الرئيسية. كما أنه يؤكد أن ليس ثمة دولة تملك بمفردها القدرات الكافية لحل المشكلة المعقدة التي تمثلها التحديات الأمنية الماثلة أمامنا اليوم. من ذلك المنطلق، فإن هناك ضرورة للتعاون الدولي والإقليمي المرتكز إلى القانون الدولي.

إن سنغافورة، بوصفها دولة بحرية هامة، تشاطر شواغل المجتمع الدولي بشأن الحالة في خليج عدن. إننا نؤيد بالكامل الجهود المبذولة حاليا من قِبَل الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية للتصدي للحالة الناجمة عن القرصنة هناك.

وبجانب مشاركتها النشطة في أعمال فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، تقوم سنغافورة أيضا بنشر أصول عسكرية، بما في ذلك سفن الإنزال ومروحيات من طراز Super Pauma لخدمة فرقة العمل المشتركة ١٥١ لمساعدتها على القيام بدوريات في خليج عدن. ولقد تشرفنا هذا العام بتولي قيادة فرقة العمل المشتركة ١٥١ في الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢١ نيسان/أبريل. كما سنقوم قريبا بنشر طائرة للقيام بدوريات بحرية للمساعدة على عمليات الرقابة في الخليج. كل تلك الجهود تعكس التزامنا بالمساعدة على كفالة السلامة في الممرات البحرية الرئيسية.

على الرغم من النجاح الذي أحرزته تلك العمليات البحرية التي تقوم بها بلدان متنوعة في ردع القرصنة في خليج عدن فإن من الواضح أن لا مجال لحل نهائي دون معالجة المسائل في البَر من قبيل محاكمة وسجن القراصنة الذين يُلقى القبض عليهم. وفي هذا السياق، فإن تقرير الأمين العام عن محاكمة وسجن القراصنة (S/2010/394) قد جاء في أوانه.

ترى سنغافورة أن على المجتمع الدولي دراسة أي من الخيارات المعروضة في التقرير الذي يتسم بأكبر قدر من الطابع العملي وكفاءة التكلفة والاقتصاد في وقت التنفيذ. كما أن المداولات بشأن تلك الخيارات المتنوعة ينبغي ألا تستبعد الطابع التكاملي للنُهُج الدولية والإقليمية فيما يتعلق بالملاحقة القضائية للقراصنة أو الاستمرار في الجهود الرامية إلى بناء قدرات دول خليج عدن كما هو وارد في الخيار ١ في التقرير. وكما ذُكِر في التقرير، فإن ذلك الخيار قد حقق بالفعل بعض النجاح في هذا الصدد. إننا أيضا نشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على مضاعفة جهودها في مجال المصالحة بحيث تحقق للصومال سلاما وأمنا دائمين واستقرارا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيشيل.

السيد جومو (سيشيل): في البدء أعرب عن تعازي سيشيل لسفير وشعب الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية في الأرواح التي أزهقت جراء التفجير الذي وقع بمقديشو بالأمس، كما أعرب عن إدانة بلدي القوية لذلك الهجوم.

يسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن المحكمة العليا في سيشيل قد أدانت، في ٢٦ تموز/يوليه، ١١ قرصانا صوماليا وأصدرت حكمها عليهم بالسجن ١٠ سنوات في أول سابقة لإدانة قراصنة من قبل محكمة سيشيلية. وعلاوة على ذلك فإن ثمانية فقط من القراصنة وجدوا مذنبين بالضلوع فعليا في أعمال القرصنة، فيما أُدين الثلاثة الآخرون بتهمة تقديم المساعدة لأعمال القرصنة والتحريض عليها وذلك بعد أن عدَّلت سيشيل قوانينها المحلية بحيث لا يتعيَّن تورط المرء فعليا في عمل من أعمال القرصنة لإلقاء القبض عليه وإنجاز محاكمته. ويوجد ٢٩ شخصا مشتبه في كونهم قراصنة ينتظرون المحاكمة في سيشيل أو النقل إلى الصومال.

تظهر هذه الأحداث بوضوح عزم سيشيل على الاضطلاع بدور استباقي في محاربة القراصنة وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم وسجنهم، والتزامها الراسخ بذلك. إننا نأمل أن تكون تلك الأحداث أيضا مثالا آخرا، على غرار ما حدث في كينيا، على إمكانية التصدي للقرصنة عن طريق التشريعات المحلية حيثما توفرت الإرادة السياسية والشجاعة للقيام بذلك.

بيد أن تلك ليست الطريقة الوحيدة التي أظهرت بها سيشيل، البلد الأصغر في إفريقيا والمحيط الهندي والأكثر تضررا من أعمال القرصنة في الإقليم، رغبتها وعزمها على أن تكون في مواقع القيادة الأمامية، فمنذ الجلسة غير الرسمية للجمعية العامة بشأن القرصنة في أيار/مايو من هذا العام، استضافت سيشيل ما لا يقل عن أربعة اجتماعات دولية وإقليمية للوزراء والبرلمانيين والخبراء الفنيين والعسكريين وذلك، في جملة أمور، بهدف وضع نهج إقليمي لمعالجة مسألة القرصنة في المحيط الهندي.

بدأت تلك العملية في ٢١ أيار/مايو حين اجتمع في سيشيل وزراء من ستة بلدان من شرق أفريقيا وجنوبها، والاتحاد الأوروبي، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية، ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، وممثلون عن الاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك لإرساء أسس خطة إقليمية لمكافحة القرصنة. أعقب ذلك الاجتماع في تموز/يوليه انعقاد ندوة سيشيل الدولية بشأن السلامة البحرية بمشاركة ممثل للأمين العام، ومفوض الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن، وممثلين عن البنك الدولي والمنظمة البحرية الدولية، وبلدان ومنظمات من داخل وخارج منطقة المحيط الهندي.

شهد تموز/يوليه أيضا استضافة سيشيل للاجتماع الإقليمي الخامس للجمعية البرلمانية المشتركة لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، الذي نظر في مسألة القرصنة وورشة العمل المشتركة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ولجنة المحيط الهندي التي بدأت عملها حول التفاصيل الفنية لخطة العمل الإقليمية. وكما ترون، سيدي الرئيس، فإن سيشيل ملتزمة بعزم قوي لعمل أقصي ما بوسعها، في حدود الإمكانات المتاحة لها وبفضل المساعدة القيمة من البلدان والمنظمات الشريكة.

في غضون الأشهر الثلاثة الماضية استجاب عدد من أولئك الشركاء – وبخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، ودولة الأمارات العربية المتحدة والهند وألمانيا – لمبادرات

سيشيل بأن قدموا دعما سخيا في شكل مساعدة فنية، وبناء القدرات والبنى التحتية وتوفير التمويل والمعدات، ونحن نشعر بامتنان عميق لهم.

اهتم مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي المعقودة في ويندهوك بناميبيا الأسبوع الماضي بالمخاطر الاقتصادية والأمنية الناجمة عن القرصنة في المياه الساحلية للدول الأعضاء في الجماعة. كما كلّف المؤتمر أمانته بإيفاد فريق من الخبراء لتحديد حجم المشكلة واقتراح التدابير الملائمة.

تناشد سيشيل المجتمع الدولي تقديم دعم سخي لخطة العمل الإقليمية التي هي الآن بصدد الحصول على مصادقة دول المنطقة والشركاء الدوليين الرئيسيين. إن تلك الخطة الإقليمية، إذا أُحسن دعمها، ستشجع مزيدا من البلدان في منطقة المحيط الهندي وحوله على الاضطلاع بدور أكثر حيوية في مكافحة القراصنة ومحاكمتهم وسجنهم. كما أنها ستعفي الشركاء الدوليين من المنطقة وخارجها من بعض التكلفة العالية الناجمة عن مرابطة سفنها ووحداتها العسكرية الأخرى في المحيط الهندي.

وفي الختام، بينما ينظر مجلس الأمن في مختلف الخيارات المعروضة عليه من قبل الأمين العام لتقديم القراصنة إلى العدالة على نحو أكثر فعالية، يجب أن أذكر أن الشدة الحالية لهيجان أمواج البحر بسبب الأمطار الموسمية الجنوبية الشرقية في المحيط الهندي سوف تهدأ مع اقتراب نهاية أيلول/سبتمبر، وحينذاك ستكون هناك هبة جديدة في أنشطة القرصنة قبالة الساحل الصومالي، وسيمتد نطاقها جنوبا حتى تصل إلى مدغشقر وشرقا حتى تصل إلى ملديف والهند.

وفي هذه الأثناء، استفادت سيشيل من فترة الركود في أنشطة القرصنة الناتج عن سوء الأحوال الجوية لكي تظهر بأن الكثير من العمل يمكن القيام به في المنطقة ذاتها، وفي إطار القانون الوطني، إذا ما توفرت الإرادة السياسية والالتزام بالقيام بذلك، وإذا ما ترافق مع الدعم والتضامن الدوليين الضروريين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد سيروهير (تترانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2010/394) عن الخيارات الممكنة لتعزيز هدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة الساحل الصومالي.

وتسلم جمهورية تترانيا بأن الأمم المتحدة تقع عليها المسؤولية عن معالجة مشكلة القرصنة والسطو المسلح قبالة الساحل الصومالي. إننا سعداء بأن مجلس الأمن قد نشط في إبقاء المسألة قيد نظره، ونرحب بالإجراءات التي اتخذها المجلس حتى الآن لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة الساحل الصومالي. وما زالت أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة الساحل الصومالي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. وهذه مسألة تسبب قلقا بالغا لجمهورية تترانيا المتحدة.

لقد اتخذت مشكلة القرصنة طابعا عالميا. فلا توجد منطقة في العالم في مأمن منها، ومن شأنها أن تكون ومصدرا تنبثق منه جميع أنماط الجرائم الأخرى. وقد حققت الجهود الدولية بعض النجاح، غير أننا بحاجة إلى ما هو أكثر من ذلك وإلى اعتماد نهج شامل. ونحن نشهد اتساعا لنطاق القرصنة يمتد من المياه الشمالية إلى المياه الجنوبية للمحيط الهندي. وتقتضي هذه التطورات اتخاذ نهج منسق واستجابة متسقة وشاملة ومتكاملة، وتتضمن تقديم الدعم السياسي والعسكري والمالي والقانوني. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعملا بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، والهيئة

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول المجاورة الأخرى لقمع أعمال القرصنة واعتقال ومحاكمة مرتكبي هذه الجريمة.

كما أننا نحتاج إلى معالجة أسباب القرصنة. إن عدم وجود حكومة قادرة على أداء مهامها في الصومال يهدد الأمن الإقليمي ويوفر حرية العمل لمن ينخرطون في القرصنة على طول الساحل الصومالي. وتحقيق السلام والاستقرار المستدامين على أراضي الصومال وإعادة إنشاء سلطة حكومية فعالة في البلد يمثل أمرا أساسيا لإيجاد حل طويل الأمد للقرصنة.

كما يجب أن نضمن أن القراصنة الذين يلقى عليهم القبض سيقدمون إلى العدالة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قمنا مؤخرا بتعديل القانون الجنائي لتمكين محاكمنا من محاكمة المشتبهين بالقرصنة وفقا للولاية القضائية العالمية. ونحن نقدر إسهامات البلدان الأخرى في المنطقة، ولا سيما كينيا وسيشيل، على الدور الرائد في تقديم القراصنة إلى العدالة. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز قدرات المحاكمة والاحتجاز لهذه الدول وغيرها من الدول، وإلى الموافقة كذلك على تقاسم مسؤوليات ما بعد المحاكمة والاحتجاز مع تلك الدول.

وفي الختام، إننا نرحب بمجموعة الخيارات التي اقترحها الأمين العام لمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة الساحل الصومالي. وينبغي تطبيق مجموعة موحدة من النُهج للتصدي للمشكلة. وينبغي أن تكون هناك مسؤوليات مشتركة عن محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار، وأن تكون هناك آلية للأمم المتحدة لقمع ومنع أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة الساحل الصومالي في الأمد الطويل، بما في ذلك معالجة الأسباب الأساسية للقرصنة وما يتصل بها من جرائم.

إننا نكرر التأكيد على الالتزام القوي لجمهورية تنزانيا المتحدة بجهود مجلس الأمن لمكافحة القرصنة والسطو المسلح على الساحل الصومالي وقبالته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد راي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني، سيدي الرئيس، بالتوجه لكم بالشكر على تنظيم هذه الجلسة. إننا نشكر الأمين العام والمستشارة والقانونية على التقرير (S/2010/394) المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩١٨ (٢٠١٠).

وقد التزمت الهند بتقديم الدعم الكامل للجهود الدولية لمكافحة القرصنة. ولدينا سفينة تابعة للبحرية تعمل في خليج عدن، وقد نجحت في إحباط عدد من محاولات القرصنة وقامت بعمليات حراسة أمنية لسفن التجارة البحرية في تلك المياه. كما أن الهند عضو مؤسس في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي.

ويعمل عدد من المجموعات العسكرية والأساطيل المستقلة قبالة القرن الأفريقي وخليج عدن. ومع ذلك، ما زال عدد هجمات القراصنة في المنطقة مرتفعا، مع أن معدلات النجاح في أعمال القرصنة قد انخفضت. ومع زيادة وجود القوات البحرية قبالة سواحل الصومال وخليج عدن، انتقل القراصنة إلى مناطق أخرى وشوهدت زيادة في أنشطة القراصنة في منطقة المحيط الهندي الأوسع وخارج ممر العبور الموصى به دوليا. ولذلك، دعت الهند إلى القيام بتعزيز تنسيق الجهود الدولية لحراسة السفن التجارية والقيام بأعمال الدوريات في المنطقة، ويفضل أن يجري ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن كفالة إجراء المحاكمات الفورية للمشتبهين بأعمال القرصنة وإيداعهم في السجن بعد المحاكمة أمر

حيوي لمنع الإفلات من العقاب وردع القيام بهجمات إضافية. ولا يمكن للعمليات البحرية أن تحقق نجاحا كاملا إذا كان المشتبهون المعتقلون من قبل الأساطيل سيطلق سراحهم بدون محاكمة ملائمة، لأن هؤلاء يميلون إلى العودة لممارسة القرصنة. وقد جرى تجريب عدد من النُهج، بما في ذلك اللجوء إلى مذكرات تفاهم ثنائية مع بلدان المنطقة بشأن المحاكمة والاحتجاز. ولكن تلك الإجراءات لم تحقق نجاحا كاملا بسبب نقص القدرات والموارد لإجراء المحاكمة والاحتجاز. وتوجد كذلك مسائل قانونية متعلقة بالولاية القضائية.

وقد رحبت الهند بجهود مكافحة القرصنة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي وبناء قدرات الدول الساحلية. إن أي جهد لمحاكمة وسجن القراصنة لا يمكن أن ينجح بدون المشاركة الفعالة لدول المنطقة. ومسألة تنفيذ الحكم بالسجن للأشخاص المدانين يمكن معالجتها على النحو الأمثل من خلال تشييد مبنى للسجن في المنطقة، والمكان الأمثل لذلك هو الصومال. ومن المهم أيضا ضمان توافر التمويل المستدام والقابل للتنبؤ به لدى الدول المضيفة لكي تتعامل مع الأعباء المالية للمحاكمة والإيداع في السجن للمدانين لفترات طويلة.

إن الخيارات السبعة الواردة في تقرير الأمين العام قد جرت مناقشتها أيضا في الفريق العامل ٢، المعني بالمسائل القانونية، التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي. و لم يلق الخيار المتعلق بإنشاء محكمة قضائية دولية وفقا للفصل السابع تأييدا قويا خلال تلك المناقشات. إننا نرى أن إنشاء دائرة خاصة في إطار الولاية القضائية لدولة أو دول في المنطقة بمشاركة الأمم المتحدة، والوارد بوصفه الخيار ٤ في تقرير الأمين العام قد يكون خيارا مناسبا. ومن الممكن أن يتوافق هذا الخيار مع برامج المساعدة الجارية التي تقدمها الأمم المتحدة للدول الإقليمية لبناء قدرات محاكمة القراصنة وإيداعهم في السجن، المشار إليها في الخيار ١. وقد حققت تلك البرامج بعض النجاح، كما أشار تقرير الأمين العام. ويمكن لبرامج المساعدة من الأمم المتحدة أن تركز على العناصر الثلاثة الرئيسية، الإصلاح القانوني، وبناء قدرات المحاكمة، وتحسين هياكل السجن الأساسية للدول الإقليمية المضيفة.

وهذا النهج، إلى جانب فعالية تكلفته، سيكون تنفيذه أكثر سهولة، حيث أنه سيستفيد من الولاية القضائية المتاحة فيما يتعلق بالجرائم والإجراءات القائمة. وسيكون القرب الإقليمي مفيدا في نقل المشتبه بهم من قبل الدول البحرية التي تقوم بالدوريات ونقل المدانين إلى دولهم من أجل إيداعهم في السجن. وبينما يمكن أن يتم سحب المساعدة المالية المقدمة للدول الإقليمية لغرض بناء القدرات من الصندوق الاستئماني الدولي، فإن الاحتياجات المالية الإضافية يمكن تسديدها من الأنصبة المقررة.

لقد تمت الموافقة على الولاية القضائية العالمية لدى العديد من البلدان. ويجوز لجميع الدول أن تعتقل وتحاكم القراصنة، بطبيعة الحال، شريطة أن يجري القبض عليهم في أعالي البحار – بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخالصة – أو داخل أرض الدولة المعنية. وكما أبرز في تقرير الأمين العام، يمكن لأي دولة أن تتولى الولاية القضائية على أعمال القرصنة التي نفذت في عرض البحار والمنطقة الاقتصادية الخالصة، في الحالات التي لها فيها مصلحة، على سبيل المثال عندما تهاجم سفينة تحمل علمها أو كان رعاياها ضحايا لهجوم.

ودعت الجمعية العامة الدول إلى اتخاذ الخطوات المناسبة بموجب قوانينها الوطنية لتيسير اعتقال القراصنة والمشتبه بهم ومحاكمتهم. وأشار مجلس الأمن في القرار ١٩١٨ (٢٠١٠)، إلى أن القوانين المحلية لعدد من الدول

ليس فيها أحكام تجرم القرصنة و/أو أحكام إجرائية لإقامة محاكمات جنائية فعالة للقراصنة المشتبه بهم.

ويترتب على ذلك أنه عندما يكون هناك قانون وطني وترغب دولة ما في محاكمة القراصنة المشتبه بهم بموجب قانونها الوطني، يجب أن يسمح للدولة أن تفعل ذلك على الرغم من إنشاء دائرة خاصة بمشاركة الأمم المتحدة. ووفقا لذلك، فإن إنشاء أي دائرة خاصة ضمن الولاية القضائية لدولة أو دول في المنطقة، بمشاركة الأمم المتحدة ينبغي أن يكون مكملا للولاية الجنائية الوطنية. ولذلك، فإن الدائرة الخاصة التي ستُنشأ في إطار الخيار ٤ ينبغي أن تكون مكملة للولاية القضائية الوطنية لمحاكمة جرائم القرصنة.

ونحن مهتمون اهتماما كبيرا بهذا الموضوع. فلدينا شريط ساحلي طوله أكثر من ٧ ٥٠٠ كيلومتر. ويتم نقل جزء كبير من تجارة الهند عبر هذه المياه. وأكثر من ١١ في المائة من جميع البحارة الذين تستخدمهم شركات النقل البحري الدولية هم من الرعايا الهنود، وأخذ القراصنة الصوماليون بعضهم رهائن. ولذلك يسعد الهند أن تسهم في أي جهد دولي يهدف إلى زيادة التعاون الفعال بين الدول لمواجهة التهديد المتزايد الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في البحر.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقدم تعازي في ضحايا الهجمات التي وقعت مؤخرا في مقديشو وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أحيي ذكرى ثلاثة من حفظة السلام الهنود الذين لقوا حتفهم في قتال بالسلاح الأبيض تحت راية الأمم المتحدة جرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أسبوعين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل الفلبين.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية في الوقت المناسب جدا بشأن الحالة في الصومال، ولا سيما أنها تتعلق بآفة القرصنة التي تبتلي حاليا الساحل الصومالي. وأود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية باتريشيا أوبراين على إحاطتها الإعلامية الشاملة والمفيدة جدا.

وإلى جانب السفن والبضائع، وهناك أفراد الطاقم. وفي المجمل، استولى القراصنة على ٤٦ سفينة فلبينية بأطقمها، وأُخذ حوالي ٥٠٠ فلبيني رهائن. وعانى العديد من الأسر لفترات طويلة، وبعضهم مكث في الأسر ١٠ أشهر. إن بقاءهم على قيد الحياة لدليل على شجاعتهم وبصيرتهم وثباتهم. ويعود الفضل في تمكنهم من العودة إلى البحر إلى قدرتهم وقدرة أسرهم على الصمود.

إن أمن البحارة الفلبينيين وحمايتهم ورعايتهم تمثل دائما الشواغل الأساسية للحكومة الفلبينية – وهي شواغل أنا متأكد من أنه تشاطرها الحكومات الأخرى التي لديها رعايا يعملون على متن هذه السفن. والفلبين هي المصدر الرئيسي للبحارة على الصعيد الدولي. فالفلبينيون موجودون على ظهر كل سفينة تقريبا وفي كل المحيطات تقريبا. إنهم يشكلون العمود الفقري للأطقم الدولية للسفن العابرة للمحيطات.

ونعتقد أن توسيع نطاق التعاون أمر أساسي لمكافحة القرصنة، في هذا السياق نرحب بتقرير الأمين العام (S/2010/394). وتعمل الفلبين بشكل وثيق مع الجهات الرئيسية المالكة للسفن ووكالات العمالة البحرية لتأمين الإفراج المأمون عن البحارة الفلبينيين. ونلتقي بانتظام مع أصحاب السفن ومشغليها لمناقشة وتنفيذ الجهود المبذولة لحماية الطواقم والسفن التي تعبر هذه المياه التي تعج

بالقراصنة. وقد عززنا سلامة البحارة الفلبينيين والتدابير لوقايتهم وتدريبهم على إدارة الأزمات. ونحن منخرطون في تعاون ثنائي لتحسين هذه القدرات التدريبية.

ونحن حريصون على تحسين التعاون في محاكمة القراصنة الصوماليين. وفي العام الماضي قدمنا أربعة شهود من البحارة الفلبينيين في محاكمة لقراصنة معتقلين في كينيا في قضية قرصنة. ونحن ممتنون لكينيا على قبول الولاية القضائية على هذه الجريمة، فضلا عن سيشيل وغيرها من البلدان الأخرى التي تفكر في القيام بذلك.

ويسعدنا أن يستمر التعاون من حيث وجود القوات البحرية المتعددة الجنسيات التي تقوم بدوريات وتساعد السفن قبالة سواحل الصومال. ونحن ممتنون للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وغيرها من البلدان التي أرسلت قوات بحرية إلى المنطقة لحماية السفن التي تمخر عباب تلك المياه. وفي حالات عديدة، ساعدت هذه السفن سفننا التجارية وبحارتنا حالما أفرج عنهم من خلال توفير الوقود والمساعدة في الملاحة.

إن أفضل الممارسات الإدارية التي وضعتها الغرفة الدولية للنقل البحري والاتحاد الدولي للنقل البحري للقضاء على القرصنة في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال لا تزال أفضل تدبير استباقي تعتمده السفن التجارية عندما تعبر تلك المنطقة. وعلى الرغم من التوصية القوية باعتماد أفضل الممارسات الإدارية، فإن حوالي من ٣٠ في المائة الأسطول العالمي لا يزال يتجاهلها. ونرى أنه ينبغي تحديد شركات النقل البحري التي رفضت اعتماد أفضل الممارسات الإدارية لكي يتسنى لحكومات مثل حكومة الفلبين اعتماد التدابير المناسبة لحماية مواطنيها.

وفي سياق هذه الحاجة إلى مزيد من التعاون، تعرب الفلبين عن أملها في تأدية دور أكبر في عمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. ومن المتوقع أن يرتفع عدد حوادث القرصنة، إن لم تجر مكافحتها، مع تحسن الطقس. والقرصنة لم تعد تقتصر على خليج عدن، لكنها تمتد لتشمل المحيط الهندي بنطاقه الأوسع. وإلى جانب النجاحات الأولية التي حققها القراصنة الصوماليون والإفلات من العقاب في بعض الحالات، فقد حولوا أنشطتهم الفجة المتقنة إلى صناعة مربحة للغاية.

ونتفق على أن القرصنة تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي. ونشاطر الآخرين الاستشهاد بأهمية معالجة أسبابها الجذرية من خلال نهج شامل. ونحن ممتنون للكثير من البلدان المشتركة في هذه المهمة والملتزمة بها. ومن خلال توحيد جهودنا وتكثيف تعاوننا، يمكننا أن نجعل خليج عدن والمحيط الهندي بنطاقه الأوسع آمنين للملاحة مرة أخرى.

حتى بينما نجلس هنا ونناقش، لا زال هناك ٨١ بحارا فلبينيا في قبضة القراصنة الصوماليين. ونحن نصلي من أجل إطلاق سراحهم سالمين، ونأمل أن تساعد إجراءاتنا التي اتخذناها اليوم تفضي بطريقة ما إلى تحريرهم والحيلولة دون أن يلاقي آخرون نفس المصير.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشاطر المتكلمين الآخرين إدانة الهجوم على كبار المسؤولين الحكوميين في مقديشو والإعراب عن تعاطفنا مع أسرهم.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر رئاسة مجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونود أيضا الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (S/2010/394) عن الخيارات الممكنة لمكافحة القرصنة من خلال محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة والسطو المسلح في

البحر، بما في ذلك على وجه الخصوص خيارات لإنشاء دوائر محلية خاصة مع إمكانية أن تشمل عناصر دولية، أو تأسيس محكمة إقليمية أو دولية مع ما يلزمها من ترتيبات متصلة بالإيداع في السجن، ونرحب أيضا باقتراحه تعيين مستشار خاص.

لقد أصبحت القرصنة تحديا كبيرا في العالم المعاصر، كما أن آثارها هائلة، وخاصة على التجارة المنقولة بحرا. ونحن نعتقد أن من المهم في المعركة ضد هذه الآفة تبادل المعلومات بشأن الطرائق والخيارات المتاحة لمحاكمة القراصنة وسجنهم، بما في ذلك إيداعهم السجن في بلدان ثالثة ولبناء القدرات الأساسية في الدول المعنية. وعلى سبيل الأهمية، نعتقد أيضا أن الخبرة والقدرة على ردع القرصنة ومكافحتها يمكن تبادل المعلومات بشأنهما على نحو فعال.

إن القرصنة تترك أثرا وخيما على النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني للصومال. بالإضافة إلى الساحل الصومالي، وضعت القرصنة لها قدما في منطقة أبعد من ذلك، مع احتمال انتشارها في مناطق أبعد بكثير. وأصبح القراصنة الصوماليون الآن متطورين للغاية ويمارسون أنشطتهم في عمق المحيط الهندي باستخدام السفن الأم لإطلاق هجماتهم. وإذا لم يحتوى هذا التهديد الآن على نحو فعال، فإنه سيشجع غيرهم من المجرمين على الاشتراك في أعمال القرصنة لتحقيق أغراضهم الخاصة.

كما يصبح هناك إمكانية واضحة لأن يلجا الإرهابيون ذوو القدرة البحرية إلى القرصنة. ونظرا للفجوات التي تعتري التدابير المضادة المتخذة في الوقت الحاضر والمزايا المالية المربحة للقرصنة، فإنها سرعان ما ستمد مخالبها الوحشية لتصل إلى مناطق أخرى وتهدد الممرات البحرية والاتصالات العالمية. وستضطر التجارة الدولية إلى أن تتحمل عبئا إضافيا ومكلفا، بما في ذلك من خلال اعتماد تدابير وقائية إضافية، وزيادة أقساط التغطية التأمينية وتحويل السفن إلى طرق أخرى أطول.

اليوم، تكتسي مكافحة القرصنة أهمية بالغة بالنسبة للدول التي تعتمد على التجارة المنقولة بحرا، وبخاصة الدول التي تعتمد على البحر في احتياجاتها من الطاقة. ويبدو أن الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة على المستوى الإقليمي، ومن خلال التحالفات لم تنجح في التغلب على هذا الخطر. ورغم وجود فرقة عمل بحرية من ٢٤ دولة، لا يزال القراصنة الصوماليون يتحرشون بالسفن، ومع ذلك يبدو أن عدد الحوادث في تناقص. ولا بد من بذل جهد دولي جماعي وأكثر التزاما لمعالجة هذه المشكلة وكفالة أن يتخلص المجتمع الدولي منها.

ونعتقد أن هناك الكثير الذي يمكن عمله على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق النجاح. إن القرصنة تنشأ على اليابسة، ويجب أن تبدأ تدابير مكافحة القرصنة على اليابسة أيضا. وفضلا عن نشر الردع البحري، هناك حاجة إلى تعزيز القوانين المناهضة للقرصنة وإنفاذها بشكل حازم. وسيكون تحسين القوانين والأنظمة المحلية وزيادة كفاءة إنفاذ القانون والتصديق على الاتفاقات الدولية وتنفيذها والتعاون الدولي العملي من الأمور الأساسية. وندعو إلى التنفيذ التام للقرارين ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨) بشأن العمليات العسكرية لمكافحة القرصنة. ويجب بالضرورة أن يحتل التعاون الإقليمي بين الأساطيل البحرية وخفر السواحل، بما في ذلك المساعدة التقنية، مكان الصدارة.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن العديد من المنظمات الدولية والأساطيل البحرية الإقليمية تنشط في استضافة حلقات دراسية ومناقشات وتبادل الخبرات. وفي هذا الشهر، استضافت سري لانكا حوار جالي. وبما أن سيناريو الخطر وتدابير المكافحة في البحر قد تطورت، حان الوقت لنا لنعيد

النظر في جميع الصكوك القانونية المتعلقة بهذا التحدي. فالقيود على التعاريف، أو غيابها، قد تشكل صعوبات عند تنفيذ أوامر التفتيش، والقيام بالاعتقالات وإجراء المحاكمات.

وبما أننا نجحنا في التصدي لأسطول من السفن الصغيرة التي تستعملها الجماعات الإرهابية ووفرنا الحماية الفعالة للسفن الكبيرة التي تنقل البضائع والأفراد عن طريق البحر، نعتقد أن الرد المباشر على القرصنة على الصعيد التكتيكي سيكون وضع أفرقة أمنية تتكون من أفراد البحرية المدربين جيدا على متن السفن التجارية، بحيث يكون رادعا ظاهرا. وإذا تتطلب الأمر، سيقوم هذه الأفرقة بالرد بكثير من الفعالية المباشرة. ولهذا، نعتبر مشاركة الأمم المتحدة مسألة هامة، لا سيما أن خطر القرصنة في المياه الصومالية قد امتد الآن إلى العديد من المناطق المجاورة. ونعتبر ذلك أمرا هاما بالنسبة للأمم المتحدة للقيام بدور طليعي في هذا الصدد.

وأود أن أسجل أن خط الشحن المكتظ جنوب رأس دوندرا في سري لانكا خال من أي أعمال قرصنة أو الأنشطة الإجرامية الأخرى بالرغم من كثافة الأنشطة الإرهابية البحرية التي تستعمل سفنا متطورة جدا في البحار حول سري لانكا على مدى فترة ٢٨ عاما. ويعتبر نجاح سري لانكا في الحفاظ على سلامة هذا الخط البحري الحيوي للنقل الدولي خلال السنين إنجازا كبيرا. ويجب عدم السماح بتهديده من قبل القراصنة أو ما يشبههم من المجرمين في أية نقطة بسبب التهاون. وتقف سري لانكا على أهبة الاستعداد لتشاطر خبرتها وموظفيها في هذا الصدد.

وستتطلب معالجة القرصنة حول المياه الصومالية بطريقة مستدامة مزيجا من الاستراتيجيات الأمنية المحلية والدولية. ويحدونا الأمل في أن تقوم الأمم المتحدة بدور عملي وقيادي في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد شين بونام (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة اليوم وعلى إتاحة الفرصة لوفدي للمشاركة في المناقش ة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء مجلس الأمن على جهودهم للسعي من أجل إيجاد أفكار بناءة لمكافحة القرصنة.

يساور جمهورية كوريا بالغ القلق حيال أعمال القرصنة التي تهدد الأمن الملاحي، نظرا لاعتمادها الكبير على خطوط الاتصالات البحرية الدولية بصفتها خطا تجاريا هاما. وبصفتها واحدة من أكبر دول العلم في العالم، فإن جمهورية كوريا من أشد أعضاء التحالف الدولي لمكافحة القراصنة الصوماليين. وندرك أنه من المستحيل مكافحة القرصنة بدون الجهود المشتركة المنسقة جيدا فيما بين الدول المعنية.

ومع ذلك، فإن الحالة آخذة في التردي. فلقد زادت بشكل كبير أعداد أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال خلال السنتين الماضيتين. وفضلا عن ذلك، يقوم القراصنة الصوماليون الذين يستعملون السفن الأم بتوسيع نطاق هجماتهم. وفي الحقيقة، لقد قام القراصنة، في السنوات الخمس الماضية، باختطاف سبع سفن كورية قبالة سواحل الصومال. وحتى الآن، هناك خمسة بحارة كوريون أبرياء محتجزون كرهائن، بعد أن اختطفت ناقلة البترول التي كانوا على متنها في نيسان/أبريل الماضي.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للأمين العام وفريقه على التقرير الشامل والزاخر بالمعلومات المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/394)، الذي كان قد طلبه مجلس الأمن في القرار ١٩١٨ (٢٠١٠).

ويرى وفدي أن بناء قدرة النظام القضائي الصومالي، من المنظورين المتوسط والبعيد، مسألة حاسمة في محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، نظرا لحقيقة أن الصعوبات تنشأ بصورة رئيسة عن انعدام الاستقرار والحوكمة في الصومال. والمجتمع الدولي بحاجة إلى أن يعمل على إيجاد أفضل السبل لمكافحة القرصنة وذلك باستعراض الخيارات السبعة التي حددها تقرير الأمين العام استعراضا دقيقا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضا إلى المناقشات المستمرة في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

والمطلوب من المجتمع الدولي أن يبذل جهودا مختلفة ومنسقة لمكافحة القرصنة الصومالية، التي بطبيعتها مسألة عبر وطنية. ويشيد وفدي أيما إشادة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة وبذلك يكفل سلامة خطوط الاتصالات البحرية. وقد انضمت جمهورية كوريا بنشاط إلى الجهود الدولية المنسقة لمكافحة القرصنة الصومالية. ويشرّف جمهورية كوريا أنها تولت قيادة فرقة العمل البحرية المشتركة – ١٥١ في نيسان/أبريل الماضي. وهي تقوم في الوقت الحالي بتنسيق عمليات الفرقة لمكافحة القرصنة لردع أعمال القرصنة وتعطيلها في خليج عدن من على متن المدمرة الكورية كانغ جام شان، وهي مدمرة كورية من وحدة شيونغهاي من فئة ٥٠٠ ٤ طن، التي تم نشرها في آذار/مارس الماضي.

أما بخصوص بناء القدرة في الصومال والبلدان المجاورة، فإن جمهورية كوريا تدعم ماليا كلا من الصومال وتلك البلدان، لا سيما من خلال المنظمة البحرية الدولية وبرامج الأمم المتحدة الأخرى. وسنواصل هذا العام تقديم الإسهامات المالية لصندوق الاستئماني لمدونة جيبوتي التابع للمنظمة البحرية الدولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سترأس جمهورية كوريا الجلسة السابعة العامة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والذي نأمل أن يشارك فيها العديد من الدول المعنية لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة القرصنة.

ورغم أن القرصنة مسألة معقدة جدا ومتعددة الأوجه، نعتقد أننا نستطيع معا معالجتها بحشد التزام المجتمع الدولي الثابت والحازم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أكرر تعازينا لحكومة وشعب الصومال. ونحيط علما بعبارات الأمين العام هذا الصباح التي تشير إلى الحوادث التي وقعت في مقديشو بالأمس. لقد ذكّرنا جميعا بمسؤوليتنا عن كفالة التوصل إلى حل دائم للصراع في الصومال.

ونرحب بالجهود التي تبذلها روسيا بشأن مسألة القرصنة بالتحديد، التي أفضت إلى إصدار بيان رئاسي اليوم. نحن واثقون أن المقترحات التي قدمها هذا الصباح الأمين العام – الذي نرحب بتقريره (S/2010/394)، كما نرحب بأنه قدمه شخصيا – خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.

ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في ما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصفة خاصة أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، ونضم صوتنا إليه في الدعوة إلى إجراءات أكثر حزما للتعامل مع الذين يروجون لهذا العنف.

ونعرب كذلك عن الشكر لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال، ونقدم الشكر على كل الجهود التي بذلها الشركاء، بل وبعض البلدان الأفريقية التي سمعناها تتكلم اليوم، مثل سيشيل وكينيا. ولا يسعنا أن نختتم

شكرنا بدون أن نشير إلى المساعدة القيّمة التي نلقاها من جميع شركائنا، والأمم المتحدة وكل الآخرين، وأن نعرب عن تقديرنا لجميع البلدان التي تساهم بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي، كما يعلم المجلس، لا تألو جهدا في الميدان، بكل الوسائل المتاحة لنا، في ظروف غالبا ما تكون بالغة الصعوبة، لمكافحة الإرهابيين الذين يبذرون الموت بين السكان المدنيين الصوماليين.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أتيحت الفرصة للاتحاد الأفريقي للتشديد على الأفكار الرئيسية الثلاث التالية في ما يتعلق بالقرصنة في خليج عدن، مع وقوع هجمات حتى في خليج غينيا.

أولا، يرى الاتحاد الأفريقي أن القرصنة ليست سوى عرض واحد من أعراض تحدي السلام والأمن الأوسع في منطقة ساحل الصومال والقرن الأفريقي بأسره. بل ولاحظ البعض أن الأنشطة التي تشمل قرصنة في البحر متجذرة في أسباب على البر. ثانيا، ظل الاتحاد الأفريقي يؤيد دائما ضرورة اعتماد المجتمع الدولي نهجا شاملا للتصدي لهذه المسألة بأسلوب مستدام. ثالثا، أطلق الاتحاد الأفريقي، من جانبه، عملية للأمن البحري في أفريقيا بأسرها.

وفي ضوء هذه الأفكار الرئيسية الثلاث، نرى أن القرار ١٩١٨ (٢٠١٠)، الذي طلب إلى الأمين العام تقديم التقرير قيد النظر اليوم، خطوة مهمة صوب نهج شامل لمواجهة ظاهرة القرصنة.

وأعرب الاتحاد الأفريقي، من جانبه، في دورته العادية الثالثة عشرة، المعقودة في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، عن قلقه البالغ حيال انعدام الأمن المتنامي في المنطقة البحرية حول الصومال وأفريقيا عموما، وأدان بشدة جميع الأنشطة غير المشروعة في هذه المناطق ورحب بالمبادرات التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية شاملة ومتسقة لمكافحة هذه الآفة.

وفي إطار متابعة هذا القرار، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي حلقة عمل بشأن الأمن والسلامة البحريين في أديس أبابا، يومي ٦ و ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ووفرت حلقة العمل، التي حضرتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأخرى التابعة للاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة وشركاء آخرون متعددو الأطراف وثنائيون، فرصة لاستعراض التحديات التي تواجه أفريقيا من حيث الأمن والسلامة البحريين. وجرى التشديد على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وإلقاء النفايات السامة والاتجار بالأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر وسرقة النفط والقرصنة والسطو المسلح في البحر وعوامل أخرى.

وأعادت جمعية الاتحاد الأفريقي، في قمتها الأخيرة، المعقودة في كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠، التأكيد على قلقها حيال استمرار وانتشار القرصنة البحرية، وهي جريمة دولية وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩١٨ (٢٠١٠). وحثت الجمعية، معربة عن تأييدها لاستنتاجات حلقة عمل أديس أبابا، المفوضية على مواصلة الجهود نحو استجابة شاملة للقرصنة، بما في ذلك وضع استراتيجية قارية لإدارة المجال البحري للقارة الأفريقية مع إشراك القوة الاحتياطية الأفريقية الناشئة في جهود تعزيز الأمن البحري والسلامة البحرية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق الحاجة إلى نهج شامل لمواجهة هذه الظاهرة، شدد الزعماء الأفارقة، في أحدث قمة في كمبالا، على أهمية توفير الحماية الكافية للمجال البحري الأفريقي، والمجال البحري للدول الجزرية بصفة خاصة، ضد الجريمة المنظمة، والصيد غير المشروع

وإلقاء النفايات السامة، وكرروا دعوتهم إلى عقد مؤتمر، في إطار الأمم المتحدة، لوضع اتفاقية دولية بشأن القرصنة، على النحو الوارد في برنامج عمل طرابلس. وجددوا أيضا دعوتهم إلى بذل مزيد من الجهود على الصُّعد الوطنية والإقليمية والقارية لتعزيز الأمن البحري والسلامة البحرية، لكفالة تحمل أفريقيا للمسؤولية عن مجالها البحري والاستفادة بشكل كامل منه، كجزء من الجهود الشاملة نحو تنمية القارة.

وفي هذا السياق، تعتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بمجموعة من الأنشطة تهدف إلى زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في القارة، وحشد الإرادة السياسية اللازمة وبناء القدرة على جميع المستويات، وتأمين الموارد اللازمة وبناء الشراكات. وفي هذا السياق، نحن واثقون أن جميع الأطراف، فضلا عن مشاورات المجلس اليوم، ستواصل النظر بعناية في الخيارات التي اقترحها الأمين العام في التقرير قيد النظر في هذه الجلسة نفسها.

واعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي، في كمبالا أيضا، الميثاق الأفريقي للنقل البحري، الذي يتضمن أحكاما مهمة تتعلق بالسلامة والأمن البحريين وفي الموانئ بهدف كفالة سلامة وأمن وكفاءة الملاحة البحرية وعمليات الموانئ. ونود أن نكرر دعوة الجمعية لمختلف أجهزة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لدعم تنفيذ الميثاق. وستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بالترويج بنشاط للتصديق عليه ووضع خطة عمل لتنفيذه، كما طلبت القمة.

(تكلم بالفرنسية)

ويذكر المجلس أن الاتحاد الأفريقي أعلن عام ٢٠١٠ سنة السلام والأمن في أفريقيا. ونرى أن مبادرة اليوم أيضا خطوة في ذلك الاتجاه، ولذلك نكرر دعوتنا لمواصلة دعم كل شركائنا لمبادرة زيادة الوعي التي أطلقها الاتحاد الأفريقي. ونحن لا نعني، بالطبع، أن النزاعات في أفريقيا ستنتهي في عام ٢٠١٠، لكننا نعتقد أن هذه خطوة مهمة في مساعينا الرامية إلى إشراك الجميع، كما نحن اليوم، في التماس حلول أكثر شمولا للنزاعات الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أنطونيو على بيانه.

(تكلم بالروسية)

أعطي الكلمة الآن للسيدة باتريشيا أوبراين للإجابة على أي أسئلة والرد على التعليقات.

السيدة أوبراين (تكلمت بالإنكليزية): لديّ فقط بضع ملاحظات ختامية. أسعدني كثيرا الاهتمام البالغ الذي أبدته الدول الأعضاء في هذه المناقشة والاهتمام الوثيق الذي حللت به تقرير الأمين العام (S/2010/394).

أود أن أؤكد مجددا على أهمية أن يأخذ أعضاء المجلس، لدى النظر في مختلف الخيارات لتعزيز هدف المحاكمة، بالاعتبار أيضا الأهمية المماثلة لوضع ترتيبات مناسبة للسجن. وأتطلع الآن إلى قيام مجلس الأمن بإمعان النظر في الخيارات التي عرّفناها. وإذا رغب المجلس في المضي قدما بأي منها، فإن مكتبي يقف بطبيعة الحال على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة بأي طريقة ممكنة.

وفي الختام أود أن أعرب عن التقدير للإسهامات التي قدمها في وضع تقرير الأمين العام كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة البحرية الدولية وإدارة الشؤون السياسية – التي تشمل بطبيعة الحال مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال – وأخيرا وليس آخرا أعضاء فريقي في مكتب الشؤون القانونية، الذين أسهموا بجهود عظيمة في هذا الصدد.

أشكركم السيد الرئيس على منحي هذه الفرصة للمشاركة في النظر في التقرير ومناقشته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة أوبراين على توضيحاتها.

أشكر جميع الوفود التي شاركت في جلسة اليوم – وكذلك موظفي الأمانة العامة – على إسهاماتهم القيمة جدا في المناقشة، التي ستثري بلا شك عملنا المستقبلي بشأن مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.